التقرير السياسي
الصادر عن المؤتمر الثالث
للحزب الشيوعي في السعودية

اغسطس - آب - ١٩٨٩

التقرير السياسي
الصادر عن المؤتمر الثالث
للحزب الشيوعي في السعودية

اغسطس ـ آب ـ ١٩٨٩

المحتويات

أيها الرفاق، مندبو المؤتمر الثالث للحزب . .

أيها المناضلون

يدخل هذا اليوم في عداد الايام المشهودة في تاريخ حزبنا والحركة الوطنية في بلادنا، حيث يلتئم المؤتمر الثالث للحزب. وانه لانجاز كبير ان ينعقد هذا المؤتمر وفق الفترة الزمنية المحددة له حسب النظام الداخلي، مما يدل على دينامية الحزب وقدرته على الحركة والفعل حتى في أصعب الظروف.

ان مؤتمرنا هذا يكتسب أهمية خاصةً من عدة وجوه. فهو من ناحية يأتي بعد سنوات خمس زاخرة بالعمل الحزبي الكثيف والعطاء الغني والمبدع في أكثر من ميدان. واذ رآكم الحزب من خلال ذلك خبرات كبيرة وقيمة في شتى حقول نشاطه، فانها بحاجة الى دراسة وتفحص واعادة تقييم. ومن هذه الزاوية يشكل المؤتمر وقفة جادة مع الذات لاجراء مراجعة عميقة وشاملة لمجمل عمل الحزب، بايجابياته وسلبياته واستخلاص العبر والدروس الكفيلة بدفع مسيرة الكفاح واثراء التجربة وتجديد اساليب العمل. ويعتبر هذا المؤتمر بحق مؤتمر الديمقراطية

الحزبية الواسعة، حيث التمثيل الجيد لمختلف المنظمات والهيئات الحزبية فيه، والاشتراك الواسع والنشيط لجميع الرفاق في الاعمال التحضيرية له. وهو لذلك، ولحيوية الوثائق والموضوعات المطروحة أمامه، مؤهل تماماً لأن يعطي دفعة نوعية لتطور الحزب. كما تنبع الاهمية الاستثنائية للمؤتمر من واقع الظرف الخاص والحساس الذي تمر به العملية الثورية العالمية والعالم أجمع، في ظل [البيريسترويكا] والتفكير السياسي الجديد، وما مارساه من تأثير جاد في الاحداث وتبدل في المفاهيم، وما احدثاه من تغيير جوهري في النظرية والممارسة الثوريتين.

ان هذا المؤتمر يجيء ليسلط الضوء على مسيرة الحزب الكفاحية المشرفة، والممتدة الى سنوات الخمسينات، والملتحمة منذاك بالنضالات الباسلة للطبقة العاملة. وقد وضع الشيوعيون منذ البدء نصب أعينهم أهداف التحرر الوطني وانتزاع الحريات الديمقراطية والدفاع الصلب عن مصالح العمال والكادحين الاساسية، وخاضوا نضالا لاهوادة فيه ضد مظاهر الارهاب والعسف ومن أجل صيانة حقوق الانسان ولجم التوجهات الخطرة للنظام السعودي وارتهانه التام للامبريالية، ومن أجل الغد المشرق لشعبنا، مقدمين في سبيل ذلك التضحيات الجسام، بما فيها العديد من الشهداء الابرار. وواصل حزبنا هذا النهج بثبات ومثابرة.

أيتها الرفيقات، أيها الرفاق

لقد كانت السنوات الخمس المنقضية، منذ انعقاد مؤتمرنا الثاني، حافلة بالاحداث الكبرى ذات الابعاد التاريخية بالنسبة لمستقبل الحركة الثورية العالمية والحضارة الانسانية عامة. فخلالها شهد الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي العالمي اضخم عملية تجديد ثورية، بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، ترددت اصداؤها في شتى بقاع الارض وتركت بصماتها القوية على التطور العالمي برمته: وجرى اثر ذلك، وبفضل

التفكير السياسي الجديد، تحول ملحوظ في الوضع الدولي نحو الانفراج وتعززت فيه بقدر واضح النزعات الايجابية، والتي أخذت تحلحل بعض قضاياه الشائكة والخطرة، وخصوصاً في مجال نزع السلاح واخماد بؤر التوتر الاقليمية.

وعاشت منطقتنا، والتي لم تكن بمنأى عن تأثير تلك العمليات، مخاضها الخاص وتطورات بالغة الاهمية في بعض أجزائها، والتي من ابرزها، الانتفاضة الباسلة للجماهير الفلسطينية في الاراضي المحتلة وتوقف الحرب العراقية الايرانية. واختمرت في بلادنا عمليات متناقضة وجرت فيها تغييرات ملموسة على اكثر من صعيد، والتي كان للعامل الخارجي، بجانب المؤثرات الداخلية، دورا فيها. حيث ان البلاد أصبحت أكثر فأكثر، في ضوء تزايد انفتاحها على العالم الخارجي واشتداد عملية الترابط والتداخل بين بلدان العالم المتناقض، تفقد [حصانتها] ازاء مايعتمل في عصرنا، والتي حاول النظام السعودي فرضها لسنوات طويلة: وفي هذا السياق تبرز امكانيات أكبر لانتزاع المزيد من التنازلات ولكسر الطوق الذي حاول النظام فرضه.

الوضع المحلي

تمر بلادنا منذ سنوات عديدة بمرحلة حرجة من تطورها الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي، تتلخص أهم ملامحها في تداعي الاوضاع الاقتصادية وتفاقم الازمات والتناقضات، في المجتمع لتطال جميع حلقاته وركائزه، بما فيها الدولة ذاتها، وما تسببه من قلق وارباك واضحين للنظام السعودي. ويظهر هذا الوضع كنتاج لتفاعل مؤثرات عدة، محلية واقليمية وعالمية، لكن الابرز من بينها هو المأزق الذي قاد مجتمعنا اليه التطور الرأسمالي، بطابعه المشوه والتابع، في ظل الحكم الملكي المطلق بنزعته التسلطية وقوانينه وقيمه المتخلفة وسياسته الرعناء وارتباطاته الوثيقة بالامبريالية العالمية.

ان مجتمعنا، وقد قطع شوطا طويلا نسبيا على طريق التطور الرأسمالي وماصحبه من تغيرات هامة في حياة البلاد، يبدو اليوم مثقلا أكثر من أي وقت مضى بالميول والظواهر والمفارقات المتناقضة تناقضا صراخا، بحيث أصبح من غير الممكن رؤية قسماته الكاملة وصورته الحقيقية الا من خلال هذا التناقض، ففيه يتعايش في آن واحد النمط الحديث الرأسمالي مع أحد أعتق أشكال أنظمة الحكم في عالمنا المعاصر، وتتكيف جنبا الى جنب مظاهر الحياة العصرية مع رواسب القرون الوسطى، ويتجاور

الجديد كل الجدة مع القديم البالي. غير أنه يجري في ثنايا ذلك صراع ضاري بين هذا [الجديد] وقواه النابضة بالحياة والطامحة للتغيير و[القديم] الكابح للتطور وقواه الرجعية المتخلفة. وعلى صعيد آخر يحتدم الصراع الاجتماعي، الناشىء على أرضية التمايز الاقتصادي الحاد والتفاوت في الامتيازات الاجتماعية والسياسية والتفرقة الطائفية والقبلية والاقليمية. وينشأ في سياق ذلك كله استقطاب اجتماعي يزداد وضوحاً مع الوقت. ففي مواجهة سياسات النظام السعودي، تبرز في المجتمع أشكال جديدة وجديدة من الاحتجاج ورفض الواقع القائم، والتي راحت تبحث لنفسها بعسر شديد، بسبب أجواء الكبت والقمع والمصادرة التامة للحريات الديمقراطية، عن منافذ للظهور وصيغ للتعبير. فتجدها تارة في شكل احتجاجات صريحة ضد العسف والارهاب وانتهاكات حقوق الانسان وضد التفرقة الطائفية والقبلية والاقليمية، وأخرى في هيئة دعوات من هنا وهناك، بما فيها من بعض رموز النظام وأفراد الاسرة الحاكمة، [للاصلاح] و [التحديث]. . . وتنفيس الجو السياسي ومرة في صورة تحركات مطلبية، جماعية وفردية، ردا على تدهور الاحوال المعيشية للجماهير الشعبية والتعدي التعسفي على حقوقها، وأخرى في صيغة تبرم وامتعاض، ومطالب باصلاحات اقتصادية وقانونية. . وتظهر حينا عبر سجال فكري مكشوف، وتتخذ طابع العنف حينا آخر. . وفي كل الحالات، تبقى النقمة على الاوضاع القائمة والسياسيات الكامنة ورائها عميقة وواسعة في المجتمع وحبيسة في نفوس الجماهير.

وفي الاجمال، فان هذا الواقع يشير الى انكشاف أكبر للتناقض الرئيسي في المجتمع في الوقت الراهن، ويعد تجليا له، والذي حدده حزبنا، في برنامجه الوطني، على أنه [قائم بين النظام الحاكم والائتلاف الطبقي الذي

يمثله والمتكون من الشرائح العليا من البرجوازية المحلية والفئات الطفيلية والبيروقراطية منها والقوى التقليدية، المتخلفة، المتنفعة، والامبريالية العالمية، وبالاخص امبريالية الولايات المتحدة الامريكية من جهة، وبين العمال وكادحي المدينة والريف من فلاحين وكسبة وصغار الموظفين وبقية فئات البرجوازية الصغيرة وجماهير البدو والمثقفين الثوريين والديمقراطيين والفئات الوطنية من البرجوازية المحلية من جهة أخرى].

ان الاساس الموضوعي لنشوء هذا الوضع يكمن في التعارض العميق بين مجمل التطورات الكبيرة التي شهدها مجتمعنا خلال العقدين الحالي والماضي بخاصة، وعدم اجراء التحولات المطلوبة والمواكبة لذلك في اسلوب الحكم وتشريعاته وطرق ادارته وتوجهاته الداخلية والخارجية.

فقد ارتكز التطور [غير الطبيعي] للرأسمالية بصفة رئيسية على النفط وايراداته العالية الهائلة التي [فاض] بها المجتمع أثناء [الفورة النفطية] كما اتكأ على السوق الرأسمالية العالمية والروابط التبعية لبلادنا بها، لتأمين الشروط الملائمة لتوسعه السريع، وخصوصا في مجال التجارة والخدمات بأنواعها والانشاءات، وكذلك على صعيد جلب الايدي العاملة على نطاق واسع من الخارج. وقاد ذلك الى نمو [انفجاري] للنشاطات الرأسمالية في البلاد وتوغل كاسح للعلاقات الرأسمالية في المجتمع، وما أسفر عنه، الى جانب تعزيز مواقع رأس المال الكبير الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع قاعدة طبقة العمال الاجراء، من تحطيم اهوج للانماط الاقتصادية التقليدية والطبقات والفئات، الاجتماعية القائمة عليها وانبعاث [فجائي] لقوى اجتماعية واسعة، تمثل معظمها البرجوازية المتوسطة. وقد سبب ذلك حالة من فقدان التوازن وعدم الاستقرار الاجتماعي، الذي كان يلطفها ويخفف من شدتها الى حد كبير

[الطوفان المالي] الذي غمر المجتمع آنذاك، رغم الفجوة السحيقة والمتزايدة الاتساع في الدخول ومستويات المعيشة بين النخبة الحاكمة وحاشيتها والقوى المستفيدة منها وبين السواد الاعظم من الشعب.

لقد كانت عملية التحويل الرأسمالي للمجتمع بالغة السرعة واقترنت بأعمال قمع واضطهاد قاسيين من قبل السلطات السعودية، مما شدد من معاناة الجماهير التي لم تستطع أمام هذه الهزة العنيفة لواقعها الاجتماعي ونمط حياتها وتقاليدها وقيمها حتى التعبير عن رأيها. ولعل ذلك يعد من أحد الاسباب الرئيسية [الى جانب الاضطهاد الاجتماعي والتفرقة الطائفية والقبلية وتأثيرات الثورة الايرانية] لتفجر الاحداث المشهودة في عام ١٩٧٩: انتفاضة نوفمبر الجماهيرية الباسلة بالمنطقة الشرقية والاعتصام المسلح في الحرم الملكي.

ان هذه العملية بحد ذاتها، وما رافقها من مخاض اجتماعي حاد وما آلت اليه في نهاية المطاف من رسوخ ونضج ملحوظين للرأسمالية في البلاد وللطبقات والفئات الرئيسية في المجتمع وتبلور أكثر لمصالحها وتزايد وعيها بواقعها وحاجتها في التعبير عن ذاتها وعن تطلعاتها، اضافة الى ماواكب هذه العملية من نهوض ملموس في المستوى العام لثقافة ووعي الجماهير، وبغض النظر عن تناقضاته والتشوهات التي لحقت به خلال [الحقبة النفطية]، قد طرحت موضوعيا أول ماطرحت الحاجة الى ادخال تغيرات جوهرية على نظام الحكم وتوجيهاته وتشريعاته واشاعة جو من الديمقراطية، أو حتى من الليبرالية في الحياة السياسية للبلاد. غير ان النظام السعوي ابى ويأبى الا ان يسبح ضد التيار.

انه وفي مثل هذه الظرف، أخذت قضية الديمقراطية تطرح نفسها أكثر فأكثر كشرط للتطور أي كان واجهته وأساس لمعافات المناخ الاجتماعي والسياسي في البلاد، : وانه من غير الممكن أن تستقيم الامور

في ظل القمع والارهاب وتكميم الافواه واحصاء الانفاس ومصادرة حقوق الشعب وحرياته الاساسية وهدر الكرامة الانسانية وفرض الوصاية التامة، الدينية والدنيوية، للملكية المطلقة على مجمل جوانب الحياة الاجتماعية وعلى شؤون الجماعات والافراد، بل ان ذلك لن يزيد الوضع الا تأزما ويأجج مشاعر النقمة والغضب لدى جماهير الشعب.

ونظرا للارتباط الوطيد للحكم الملكي المطلق السعودي بالامبريالية العالمية، وعلى الاخص الامريكية، واعتماده المتزايد عسكريا وأمنيا وسياسيا عليها، ولواقع الهيمنة الاجنبية الشاملة على مقدرات البلاد، تصبح مسألة الديمقراطية متلازمة تلازما لاينفصم بقضية استكمال وترسيخ الاستقلال الوطني سياسيا واقتصاديا.

لقد جاءت الازمة الاقتصادية التي ألمت بالبلاد منذ مطلع الثمانينات لتضفي على هذا الواقع مزيدا من التعقيد ولتعمق التناقضات القائمة فيه وتفرز بجانبها تناقضات جديدة، ولتلهب الصراع الاجتماعي وتزيح الستار بقدر أكبر عن القضايا المختمرة في المجتمع منذ أمد غير قريب. فقد بينت هذه الازمة عقم سياسة النظام الاقتصادية وخطورة وضعية تبعية البلاد بالامبريالية على واقع ومستقبل بلادنا، وأوضحت مدى تخلف الانظمة والقوانين المعمول بها وعدم مجاراتها للتطور الرأسمالي وللحياة المتمدنة بشكل عام. واذ الحقت الازمة الاقتصادية الضرر الفادح بمصالح قطاعات كبيرة في المجتمع دأبت هذه القوى، كل على طريقتها، على التعبير عن استيائها وتذمرها، محملة النظام السعودي مسؤلية ذلك. بيد أن هذا النظام، الذي سقطت بيده أهم أداة للرشوة الاجتماعية بالمناورة الجوفاء، دون تقديم اي تنازل جدي يمس طبيعة الحكم، مما عمق ويعمق من تناقضاته مع الحاجة الموضوعية للتغيير الديمقراطي ومن تضاده مع القوى الاجتماعية الطامحة لذلك، ويكسب اي تحرك

احتجاجي، مهما كانت بساطته وعفويته، طابعا ديمقراطيا عميقا يصب في الاتجاه المعادي للملكية المطلقة ذاتها.

انه وفي ظروف الازمة الاقتصادية وتردي الاوضاع المعيشية للجماهير الشعبية والاضرار التي نزلت بمصالح معظم الطبقات والفئات الاخرى وفي ظل تفاقم تناقضات التطور الرأسمالي، المشوه والتابع، المقرون بتسلط وصلف الحكم الملكي المطلق وبممارسات القمع والعسف وكتم الانفاس، والتي تحول حياة الجماهير الى جحيم لايطاق، ينذر ذلك كله بهبات احتجاج شعبية، سريعة وربما [مباغتة] غير أنه يعمل في نفس الوقت بشكل منتظم على تنمية وترسيخ الوعي الديمقراطي لدى جماهير الشعب المناوىء للحكم المطلق وروابطه الوثيقة بالامبريالية. ومما لاشك فيه ان المناخ الجديد الذي أخذ يتوطد تدريجيا في العالم وفي الحياة الدولية، وفي عصر [البيريسترويكا] و [الغلاسنوست] والتفكير السياسي الجديد، رغم العقبات والعراقيل التي لازالت تعترض سبيله، والذي من بين أبرز ملامحه واتجاهاته تزايد المطالبة بالديمقراطية وصيانه حقوق الانسان واحترام حق الشعوب في التطور الحر المستقل، وتزعزع اوضاع أنظمة الاستبداد والقهر الطبقي والتبعية، والذي نشهد له حالات عديدة في بلدان منطقتنا، جميعها تشكل عوامل فاعلة في تغذية الوعي الديمقراطي لشعبنا وتحفز نضاله التحرري وتدعمه، وتشدد الخناق على الحكم الملكي المطلق السعودي.

ومع ذلك فان طريق شعبنا نحو الحرية والديمقراطية السياسية، أي انجاز مهام المرحلة الحالية، والمتمثلة في استكمال مرحلة التحرر الوطني المرتبطة اشد الارتباط بتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، لايزال طويلا وشاقا وتكتنفه شتى التعقيدات والصعوبات الموضوعية والذاتية، ترتبط معظمها

بالظروف الاستثنائية والبالغة القسوة التي تناضل في ظلها قوى المعارضة الوطنية والشعبية في البلاد، من غياب كامل لادنى أشكال الحقوق والحريات الديمقراطية وحظر مطلق للتنظيم السياسي والنقابي ولاي نشاط ديمقراطي عام وفقدان للدستور والقوانين العصرية ولاية ضمانات ضد تعسف السلطة. كما تبرز أمام النضال الوطني في بلادنا معوقات جدية أخرى ذات صلة بالتحولات الهامة والسريعة التي طرأت على المجتمع وانعكاساتها المتناقضة في وعي الجماهير، والتغيرات في بنية الطبقة العاملة، وخصوصا ضمها لاعداد كبيرة من العمال غير المحليين، وكذلك ضعف الفعالية السياسية للبرجوازية الوطنية، لغياب التنظيم السياسي الخاص بها وفي ظل ذلك، تواجه الحركة الوطنية، التقدمية والديمقراطية والدينية، مصاعب كبيرة سواء على صعيد العمل الجماهيري وتوسيع صفوفها وشعبيتها، أم في مجال التحالفات والعمل المشترك والتنسيق فيما بينها، أو مايتعلق باخفاق عدد من أطرافها في فهم طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية القائمة في البلاد بشكل سليم وعميق وطرح الشعارات الدقيقة واختيار أساليب الكفاح الملائمة وغير ذلك، الامر الذي يجلب لها اضراراً بالغة، وبالتالي لمجموع الحركة الوطنية. كما يلاحظ في حالات كثيرة. وبسبب من ذلك كله، الطابع العفوي لتحركات الجماهير وتشتتها وضعف تنظيمها، مما يسهل قمعها أو احتوائها. ومع هذا فهي تفرض، والحركة الوطنية، ومن بينها حزبنا، ليست ببعيدة عن ذلك، بعض التنازلات والتراجعات على النظام، كانتزاع حرية المعتقلين السياسيين والتنفيس النسبي في ميدان الصحافة والادب والفن وايقاف تنفيذ [ولو لأجل] بعض القرارات الاقتصادية المجحفة بحق الكادحين وانشاء بعض الروابط والتجمعات المهنية والادبية، والتلبية الحذرة لعدد من مطالب البرجوازية الوطنية وغير

ذلك. ورغم محدودية هذه [التراجعات] الا أنها ذات دلالة هامة قياسا بواقع البلاد، وتشير الى عجز وسائل وأساليب النظام التقليدية، وخصوصا القمع، عن تطويق وخنق حركة الجماهير والمجتمع، وتشكل حافزا لانتزاع المزيد منها وماهو أعمق منها عبر معارك النضال اليومية المضنية.

ان هذه القضايا الملحة وغيرها تطرح نفسها بقوة أمام الحركة الوطنية بأكملها تنظيمات ، ووجوه مستقلة، للبحث والدراسة المعمقة والخروج بالاستنتاجات العملية التي من شأنها تقوية هذه الحركة ورص صفوفها وبما يوثق من التصاقها بحركة الجماهير ويعزز من موقعها فيها، ويدفع بنضال شعبنا الديمقراطي التحرري قدما الى الامام في مواجهة خصم لايمكن الاستهانة بقدراته، وخاصة اذا ما أخذ بالحسبان الاسناد الواسع والهائل له، في شتى المجالات، من قبل الامبريالية العالمية، والامريكية في مقدمتها، ولايمكن التقليل من شراسته وصلافته، وخصوصا في ظل طغيان جناح [آل فهد] السلطة، والمعروف بمعاداته الشديدة للديمقراطية وولائه التام للامريكان.

ويلقى هذا الواقع على عاتق حزبنا قبل غيره مسئوليات كبرى ازاء مستقبل الحركة الوطنية ومصائر النضال الديمقراطي التحرري لشعبنا. فحزبنا هو حزب الطبقة العاملة والجماهير الكادحة والمثقفين الثوريين، والتي هي القوى الاكثر مصلحة في التغيير الديمقراطي والاشد بأسا وحزما في النضال من أجله، وهو الحزب الذي تمرس وتصلب في غمرة نضال شاق وأليم طيلة ثلاثة عقود ونيف واكتنز خبرة ثرية في مقارعة السلطات السعودية وممارساتها الارهابية ونشاطاتها التجسسية. وادراكاً لهذا بذل الحزب ويبذل قصارى جهوده من أجل تقوية التحامه بالجماهير وايصال الوعي الديمقراطي والثوري اليها وبلورة مطالبها وتوعيتها

بأهدافها الاساسية، وفي سبيل حشد قوى المعارضة الشعبية والوطنية بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية وشتى تكويناتها الديمقراطية والدينية والشخصيات المستقلة وتعزيز التنسيق والعمل المشترك فيما بينها، وتذويب الحساسيات وتجنب الانهماك في الخلافات الثانوية. وفي سياق تعاونه مع القوى الوطنية عمل حزبنا على زرع الثقة بالمستقبل وتقوية ارادة الاستمرار في النضال حتى بلوغ اهداف شعبنا في التحرر والديمقراطية.

الركود الاقتصادي - اسبابه ونتائجه

لقد ارتبط نشوء ظاهرة الركود الاقتصادي الذي خيم على البلاد منذ بداية الثمانينات ارتباطا مباشرا بتدهور الاوضاع في السوق الدولية للنفط. فما أن انخفضت من جراء ذلك ايرادات النفط وتدنى معها الانفاق الحكومي، الذي هو عصب النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث بدأت عجلة التطور الاقتصادي بالتعثر والتراجع الى الوراء، وغرق اقتصادنا في أزمة لم يعرف مثيلا لحدتها منذ أكثر من ربع قرن. حيث سجل نمو اجمالي الناتج المحلي معدلا سنويا قدره [٨٪] تقريبا خلال فترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ [وذلك حسب المعطيات الرسمية] وهبط الحجم المطلق للدخل الوطني خلال نفس الفترة الى أقل من النصف، وكذلك متوسط دخل الفرد، وبرزت ظاهرة العجز المتكرر في موازنات الدولة السنوية وفي الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتراجع سعر صرف الريال. واذ ساد الكساد القطاعات المختلفة راحت الشركات والمؤسسات التي اهتزت أوضاعها المالية وأصابها الافلاس تعلن عن تصفيات لها بالجملة، وجرى معها تسريح واسع النطاق للعمال والموظفين.

وقد سارعت وسائل الاعلام والدوائر الرسمية السعودية الى وصف هذه الحالة بـ [عودة الاقتصاد الى مساره الطبيعي] وعزتها الى مجرد انخفاض الايرادات النفطية، والقت باللوم في ذلك على [الاقتصاد العالمي المتأزم] بيد أن هذه الازمة بسرعة تفاعلها وسعة نطاقها قد كشف بجلاء عن هزالة الوضع في اقتصادنا الوطني وعن عمق الخلل المستحكم بناؤه ومدى ارتهانه بالسوق الرأسمالية العالمية، ونسفت دفعة واحدة اسطورة الرفاه والرخاء الزائفة.

لقد أعطت وثائق حزبنا خلال السنوات الماضية شرحا مفصلا لمعالم هذه الازمة وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية. وأوضح الحزب انها ناجمة بالاساس عن أزمة بنيوية مستديمة يعاني منها اقتصادنا منذ عقود عدة. تتمثل في اختلال الهيكل الاقتصادي باعتماده شبه التام على القطاع النفطي ومردوداته كمصدر أساسي للدخل الوطني ولتسيير الدولاب الاقتصادي برمته، والذي باتت حركته تتوقف الى حد كبير على سعر برميل النفط وكمية انتاجه. واذا كان تشكل هذا الوضع قد ارتبط تاريخيا بنشاط الاتحاد الاحتكاري النفطي الامريكي [آرامكو]، فان النظام السعودي بنهجه الاقتصادي الاخرق والقائم على تشتيت الموارد الوطنية وهدر الثروات المالية على مختلف المشاريع العقيمة والخطرة ولتعزيز مواقعه الاجتماعية والسياسية داخليا وخارجيا، وترسيخ تبعية بلادنا الشاملة بالنظام الرأسمالي العالمي، يتحمل المسئولية الرئيسية في استمراره وتعمقه. وسيظل اقتصادنا وشعبنا يعانيان من هذا المأزق مابقي هذا النهج قائما، ولن تكن أبدا، وفي كل الاحوال، عملية تجاوزه وازالة آثاره بالمهمة السهلة.

لقد وجد النظام السعودي نفسه خلال الثمانينات في وضع لايحسد عليه. فالايرادات النفطية التي تمثل عماد الايرادات العامة للدولة، قد

انحسرت على نحو متسارع لتصل الى مادون العشرين مليارا في الاعوام الاخيرة، بعد أن تجاوزت ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨١. وهذا الحجم من الايرادات لايغطي حتى الاعتمادات التي [اعتاد] النظام تخصيصها للقطاعات العسكرية والامنية وحدها. والتي بلغت في عام ١٩٨٢ ـ مثلا ـ حوالي ٢٧ مليار دولار. وفي مثل هذا الوضع ظهر الارباك والتخبط في سياسة النظام، الذي لجأ الى أرجاء اعلان الموازنات السنوية عدة مرات ولفترات طويلة، ووضعت موازنات استثنائية [شهرية] لجميع الوزارات والمصالح الحكومية كل على حدة، وأرجأت الدوائر الحكومية تسديد التزاماتها للمتعاقدين مما عزز البلبلة والانهيار في مختلف القطاعات، بما فيها البنوك.

ومع ذلك، فقد واصل النظام السعودي ذات النهج الاقتصادي الارعن، باتجاهاته الاساسية، والتي سبق لحزبنا أن أشار اليها في العديد من أدبياته. فقد عمد الى ضغط النفقات على البرامج الاجتماعية والمشاريع التنموية، وخاصة الانتاجية، وحافظ من جهة أخرى على المخصصات المرتفعة جدا للتسلح والامن، وفي نفس الوقت عمل على ابقاء ترعات التنفيع الاجتماعي وسبل تدعيم مكانته الداخلية والخارجية سالكة قدر الامكان. ويأتي ذلك انسجاما مع طبيعته الطبقية وتوجهاته المعادية للمصالح العليا لشعبنا، وللجماهير الشعبية بوجه خاص.

فبدلا من تقليص الانفاق العسكري والامني الهائل وانهاء مظاهر التبذير والتلاعب والاختلاس من أموال الشعب، تجده يمعن في الاجتزاء من قوت الجماهير وتحميل الكادحين قبل غيرهم الاعباء الاساسية للازمة وأوزار سياسته الاقتصادية. وتحت يافطة [ترشيد الانفاق] شن النظام هجوما شرسا على مصالح العمال وصغار الموظفين، مما أدى الى تدن حاد لمستوى معيشتهم ودخولهم الفعلية. حيث تتخذ

بصورة منتظمة اجراءات تخفيض الاجور والمراتب والغاء البدلات والعلاوات أو تقليصها بقدر كبير، وتمديد يوم العمل دون مقابل كما يتم في حالات غير قليلة تعطيل صرف الرواتب لشهور عدة. ويلتهم أقسام ملحوظة من دخول الشغيلة، التضخم المتصاعد في أسعار السلع المنتجة محليا والمستوردة. ومن جهة أخرى يجري على قدم وساق فرض مختلف أشكال الضرائب ورفع الرسوم والتعرفة بشكل حاد على شتى أنواع الخدمات العامة، كالكهرباء والماء والهاتف والمحروقات وما الى ذلك. كما توغل الحكومة في خفض اعتمادات برامج الاسكان والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها. مما يثقل كاهل الشغيلة ويسبب لهم معاناة لاحصر لها.

وتستحوذ على الاهتمام الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها الحكومة السعودية بشأن شركة آرامكو بما فيها تبديل التسمية الى [آرامكو السعودية] وتشكيل مجلس الادارة الجديد برئاسة وزير البترول هشام ناظر] والمجلس الاعلى للبترول برئاسة الملك، والتي قدمت على انها تعني انشاء [شركة جديدة] ورغم الطابع الشكلي في جانب من هذه الاجراءات، وانها لن تمس بشكل أساسي طابع الهيمنة الاجنبية على ثرواتنا النفطية، فان خطورتها تكمن فيما تحمله من اتجاهات للانقضاض على مكاسب عمال الارامكو التي حققوها بنضال شاق وعنيد خلال عقود عدة، وهذا ما ألمحت له تصريحات [النعيمي] مدير الارامكو [وهشام ناظر] ذات الطابع المراوغ بغرض تهدئة العمال.

وتستشري في البلاد بصورة مرعبة ظاهرة البطالة، حيث تشير آخر التقديرات الرسمية الى ان عدد العاطلين عن العمل بلغ نصف مليون عاطل، ويشكل هذا معدلا عاليا جدا من السكان القادرين على العمل حتى بالمقاييس العالمية. وتعاني جماهير الشباب، بما فيهم ذوي المؤهلات

العالية والمتوسطة، من ضيق فرص العمل، حيث يدفع بعشرات الالاف من خريجي وخريجات الجامعات الى جيش العاطلين عن العمل. تقدر بعض التقارير شبه الرسمية بأنه بحلول عام ١٩٩٠ سيبلغ عدد الخريجين الجامعين خلال الخطة الخمسية الرابعة [١٩٨٥ - ١٩٩٠] خمسة وخمسون الفا، أمامهم فقط ٣، ٤ الف فرصة عمل. أما بالنسبة لنساء بلادنا اللاتي تعانين أصلاً من البطالة الواسعة والمزمنة، واللاتي لاتوجد امامهن سوى فرص محدودة في مجالات ضيقة، فأنهن يواجهن مختلف العقبات والعراقيل التي يضعها النظام السعودي ومؤسساته بصورة متعمدة لصدهن عن العمل، في وقت أخذت فيه اعداد الطالبات للعمل تزداد بكثرة.

ويجري كل هذا، رغم التخمة الواضحة في الايدي العاملة الوافدة التي لاتزال قائمة في البلاد، وفي الوقت الذي مابرحت فيه الاوساط الرسمية تجتر الحديث حول [سعودة] الوظائف المزعومة. ومع ذلك فان العمال المحليين، المحرومين من أية ضمانات نظامية، قد جابهوا أثناء الركود بخاصة ظروفا قاسية لاتطاق، حيث خفض الاجور والامتناع عن دفعها لمدد طويلة والتشغيل غير المشروع في أعمال غير مقرة في [اتفاقيات العمل]، بما فيها، الخدمات الشخصية، ونشأ في البلاد مايشبه [السوق السوداء] لقوة العمل الاجنبية. وجرت على نطاق واسع عمليات تسريح تعسفي وغادر لهم من العمل دون دفع مستحقاتهم ودون أدنى اكتراث بالاعتبارات الانسانية والاخلاقية، ومن ثم تم ترحيلهم على وجه السرعة من البلاد. وقد قدر اعداد العمال المبعدي من البلاد في بعض السنوات بمئات الالاف.

ولم تقتصر اضرار الركود والعواقب الوخيمة لسياسة النظام على الشغيلة وحدها، بل شملت قطاعات أخرى واسعة في المجتمع،

وبالاخص جمهور الكسبة وصغار المستثمرين وأصحاب المشاريع المتوسطة، ولم تنج منه البرجوازية الكبيرة بمعظم فئاتها، وخصوصا المرتبطة منها بحقلي التشييد والانتاج والنشاطات الملازمة لهما والقطاعات الاخرى ذات الصلة الوثيقة بالسوق المحلية. وكان للتدابير التي اتخذتها الحكومة منذ البدء اسوأ الاثر في ذلك. فقد عمدت الى الاحجام والتلكؤ عن دفع المستحقات للمتعهدين وأرباب العمل وقامت بتمديد الفترة الزمنية لتنفيذ المشاريع المتعاقد عليها وخفضت بنسب كبيرة قيمة العقود بما فيها المبرمة في فترة سابقة. كما أسهم جموح البنوك التجارية، التي انتابها الفزع على مصير مستحقاتها لدى الشركات الى الحد من تقديم القروض وتشديد الشروط عليها، اسهاما مؤثرا فى تعزيز البلبلة والاضطراب في الوضع الاقتصادي. ونتيجة لذلك اكتسحت البلاد موجة افلاس عارمة طالت المئات بل الالاف من الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والعشرات من الشركات الكبيرة، وجرت تصفيات واسعة لها، وتعرضت المئات من المؤسسات لخسائر كبيرة، وتراجعت بشدة ارباح البنوك.

وكما هو واضح، فان أكثر من تضرر في سياق ذلك هم المستثمرين الصغار والمتوسطين في شتى الحقول، والذين تدهورت بسرعة اوضاعهم المالية واصاب الخراب استثماراتهم وتراكمت عليهم ديون لاقدرة لهم على سدادها. ويرجع السبب الاساسي في هذا الى وقف سبل الدعم الحكومي لهم أو تخفيضه بمقادير كبيرة وارهاقهم بأصناف من الرسوم والضرائب بما فيها اعادة جباية [الزكاة] والتي طبقت بوجه خاص على الممتلكات والحيازات الصغيرة والمتوسطة، وبأثر رجعي لخمس سنوات.

وفي ضوء ذلك برزت مشكلة [الاعسار] والعجز عن سداد الديون التي لاتزال تستعصي على الحل بسبب التخلف الشديد للانظمة والقوانين

المعمول بها في البلاد. فقد تراكمت خلال السنوات الماضية عشرات الالاف من هذه القضايا أمام المحاكم الشرعية ولجان فض المنازعات التجارية، واصبح الاف من المفلسين رهن الاعتقال والاف أخرى ملاحقين من قبل القضاء وأجهزة الامن، والذين تم التحفظ على ممتلكاتهم. ورغم الافراج عن كثير منهم في الاونة الاخيرة فان ذلك لايغير من الامر شيئا، اذ بقيت تلك القضايا قائمة ولم تعالج الاسباب الجوهرية التي قادت اليها.

انه وقد عم الركود، بدرجات متفاوتة، مختلف فروع الاقتصاد الوطني، فقد أظهر على أشده - خارج الميدان النفطي - في قطاع الانشاءات، وامتد الى القطاعات الانتاجية الاخرى، كالزراعة والصناعة، وذلك بعكس ادعاءات النظام. حيث شهدا تصفيات واسعة للمشاريع الخاصة وتراجعا حادا للتوظيفات الخاصة والحكومية. فلم تتجاوز حصتهما طيلة السنوات الاخيرة ٣٪ من اجمالي المصروفات العامة للدولة. ونظرا لذلك فقد تدهور الانتاج الزراعي، بما فيه زراعة القمح والشعير، التي كانت [مفخرة] النظام، وهجرت حقول زراعية كثيرة. وتكشف في ضوء ذلك مدى تعثر السياسة الزراعية الرسمية وعدم عقلانيتها، وواجهت الصناعة التحويلية، وبضمنها البتروكيمياوية، وضعاً مشابهاً، حيث لجأت الحكومة الى الغاء أو تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع الهامة فيها، والتي أقرت في الخطط الخمسية السابقة، واوغلت في حرمان البرجوازية الصناعية من وسائل الدعم المباشر والحماية لمنتجاتها بدعوة [بلوغها مرحلة الرشد وقدرتها على المنافسة]. وعانت منشآت [سابك] للبتروكيماويات في [الجبيل وينبع] من معضلات عويصة في الانتاج والادارة والتسويق وفي مايتعلق بالتكنولوجيا المستوردة وعدم ملائمتها لظروف البلاد وغير ذلك، والناجمة في معظمها عن هيمنة

الشركات فوق القومية على مجريات الامور في هذا الصناعة.

وبغية تأمين المزيد من الموارد لموازنات العسكرة والقمع والتنفيع، امعنت الحكومة السعودية في تصفية قطاع الدولة بنقل ملكية مؤسساته الهامة الى القطاع الخاص وذلك تحت ذريعة [رفع كفائتها وضمان ربحيتها] ويأتي هذا الاجراء كتأكيد على توجه النظام بالتخلي عن عملية التنمية الصناعية والالقاء بها على عاتق القطاع الخاص، غير القادر على القيام بهذه المهمة الصعبة بمفرده، وخاصة في ظل الحرمان من الدعم الحكومي الفعال له.

ان حزبنا ادان ويدين بشدة عملية تقويض قطاع الدولة، ويرى أنه من الواجب والضروري رفع الكفاءة وضمان الربحية لمؤسساته، ولكن ليس بتحويلها الى القطاع الخاص، بل بتخليصها ومعها مجمل الجهاز الحكومي من أعمال الهدر والتلاعب والاختلاس لكبار البيروقراطيين والطفيليين وعلى رأسهم أفراد الاسرة الحاكمة، وتطهيرها من مظاهر الفساد والمحسوبية والنفوذ والبيروقراطية وسوء الادارة والتخطيط والاهمال. فهذا القطاع اذا مارصدت جميع موارده الهائلة ووجه وجهة وطنية حقيقية فأن بامكانه فعليا الاضطلاع بالدور الريادي في التنمية الصناعية والزراعية والتطور الاقتصادي - الاجتماعي بشكل عام، ومقاومة النشاط الهدام للشركات فوق القومية ورأسمالية الدولة الاحتكارية.

انه لمن [المفارقات المرة] أن يتخذ وينفذ النظام السعودي مثل هذه الاجراءات [طواعية] والتي يتطابق الكثير منها مع توجيهات ووصايا صندوق النقد الدولي للبلدان المدينة له [سحب الدعم الحكومي للسلع الاساسية والخدمات العامة ورفع أسعارها وايقاف الاسناد للقطاع الخاص وبيع مؤسسات قطاع الدولة وغيره]. في الوقت الذي تعد فيه

السعودية من كبريات الدول الدائنة لهذا الصندوق. وان دل ذلك على شيء فانه يدل على عمق التبعية والارتهان للدوائر الامبريالية وخاصة الامريكية، والنزول التام لمشيئتها.

وفي مثل هذا الوضع، يبرز الانفاق العسكري والامني المنفلت من عقاله والركض الجنوني وراء السلاح للنظام السعودي كعنوان للتهور وعدم المسؤولية والمعاداة الصريحة والجذرية لمصالح الوطن والاستهتار بارادة الشعب. فقد تجاوزت مخصصات هذين القطاعين ٣٦٪ من اعتمادات الميزانية العامة في السنتين الاخيرتين. علما بأن النفقات الفعلية عليهما تتعدى ذلك بكثير. ويكفي ان نشير الى ان صفقة [طائرات تورنيدو] البريطانية، التي ابرمت في العام الماضي وقدرت تكاليفها بحوالي ١٨ مليار دولار. وهو مايعادل تقريبا اجمالي الايرادات النفطية للبلاد في ذات العام. ومن المعروف ان النظام السعودي يلجأ الى تغطية جزء كبير من هذه المصاريف عبر تصدير النفط الخام، وذلك خارج اطار الحصة المحددة له ضمن [الاوبيك] مما يربك الوضع في السوق النفطية ويلحق الاذى بالمنظمة. وخلال الاعوام الفائتة اقدمت الحكومة السعودية على عقد العشرات من الصفقات مع البلدان الاجنبية وبالاخص الامبريالية، لاقتناء شتى أنواع الاسلحة والعتاد والخدمات العسكرية ولانشاء القواعد والمدن العسكرية الضخمة، والتي حذر حزبنا من امكانية استخدامها من قبل القوات الاميركية المرابطة بالمنطقة في أعمال عدائية ضد شعوبها. كما انهمك النظام في تحديث وتطوير أجهزته القمعية وأنفق عليها مبالغ طائلة وأبرم لهذا الغرض الكثير من العقود والاتفاقيات مع الدول الغربية، وذلك تأكيدا على تمسكه بخيار القمع في مواجهة اي احتجاج شعبي واي اعتراض على سياساته.

وقد رأى حزبنا دائما في الانفاق العسكري والامني الهائل الاتجاه

الاكثر خطورة في سياسة النظام، لما يؤدي اليه من استنزاف للثروات الوطنية ومن تأجيج لاعمال التعسف في البلاد وتهديد للبلدان المجاورة وزيادة حدة التوتر في المنطقة وتصعيد سباق التسلح فيها، ولما ينطوي عليه من تكثيف للتواجد العسكري الامبريالي المباشر في بلادنا وضمان وتوثيق تبعيتها والحاق النظام السعودي بالاستراتيجية العامة للامبريالية الامريكية في المنطقة. لذلك فان هذا النهج يلقى أشد الرفض والاستنكار، من جانب القوى الوطنية وجماهير الشعب عموما، التي لايمكنها ان تجد أي مبرر عقلاني له في كل الاحوال، وفي ظروف الازمة الاقتصادية بخاصة. وقد أكد حزبنا مرارا أنه يقف وراء هذا التوجه ليس فقط الهوس الامني المفرط لدى الاوساط الحاكمة في البلاد، بل والمنفعة المادية التي يجنيها سماسرة السلاح، وفي مقدمتهم كبار أفراد الاسرة الحاكمة، في شكل عمولات ضخمة لترسية الصفقات العسكرية.

وفي ظل الاوضاع السياسية السائدة في البلاد وغياب اي شكل من أشكال الرقابة الشعبية والبرلمانية على نشاطات الحكومة واستشراء الفساد في الدولة وأجهزتها، تستباح على نطاق واسع الاموال العامة وتتحول الموازنات الى مناهل للتنفيع وتتسرب عبر شتى قنوات الانفاق الحكومي، بما فيه المخصص لاغراض التنمية، مبالغ هائلة الى جيوب كبار المنتفعين، وعلى رأسهم الامراء السعوديين، والاحتكارات الاجنبية. حيث يسعى النظام السعودي في ظروف الازمة ايضا الى اعادة توزيع الدخل لصالح هذه القوى التي يستند عليها. وتبرز عائلة ال سعود، والتي يستلم كل فرد فيها شهريا مرتبات خيالية لمجرد كونه ينتسب الى هذه العائلة، كأكبر طفيلي على المجتمع وخيراته. وقد راكم بعض اقطاب العائلة الحاكمة من الثروات بحيث أصبحوا من أساطين المال العالميين، واحتل الملك فهد الموقع الثاني بين كبار اغنياء العالم، وقدرت ثرواته بـ ٢٣ مليار دولار.

ولابد من التذكير هنا بأن مجموع ايرادات البلاد، بما فيها النفطية، في هذا العام [١٩٨٩] بلغت حوالي ٣٠ مليار دولار.

ولتوفير موارد اضافية لتمويل توجهاته الرعناء هذه، لجأ النظام في السنوات الاخيرة الى اعتماد ميزانيات العجز، والذي قدر في بعض السنوات بعشرات المليارات من الريالات. واذ ذهب في البدء الى تغطيته عن طريق السحب من الاحتياطي العام للدولة، مما أدى الى تناقصه بشكل كبير، فقد اهتدى لاحقا الى اسلوب آخر، هو اصدار سندات الخزينة، والذي بين حزبنا عواقبها السلبية والتي سترهق في نهاية المطاف كاهل الشغيلة.

ويقود نهج النظام الى تشديد تبعية البلاد الشاملة للنظام الرأسمالي العالمي وتعميق موقع اقتصادنا غير المتكافىء فيه، مما يترك اثاراً وخيمة على الوضع الاقتصادي الداخلي ويعمق أزمته. وتدل خبرة عقود عديدة من الاعتماد الكلي لبلادنا على العالم الرأسمالي في جميع مجالات التبادل الاقتصادي الخارجي و (التعاون) الداخلي في شتى ميادينه. على ان هذا التعاون وهذا التبادل لم يكن عادلا على الاطلاق وكان دائما في غير صالح وطننا. وهذا ماتأكد مرة أخرى خلال تجربة انشاء الصناعة البتروكيماوية في السعودية، حيث ان الدول الامبريالية، والتي تولت شركاتها فوق القومية عملية التشييد، ابتزت ما ابتزته من ارباح اسطورية، هي بالذات من شنت حربا شعواء ضد المنتجات البتروكيماوية السعودية في السوق الدولية.

ويرى حزبنا ان الخروج من هذا الوضع لم يتم عبر الركض وراء سعر برميل النفط وزيادة الايرادات النفطية أو ايجاد موارد اخرى للتصدير، بل عن طريق الاستثمار العقلاني للموارد المادية المتاحة ووقف الهدر الطائش والاستنزاف اللصوصي لها وتوظيفها ومعها كافة امكانات البلاد،

وفق خطة علمية سليمة في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقبل كل شيء لتطوير قوى الانتاج المادية والبشرية ومن أجل ازالة التشوه من الهيكل الاقتصادي وبناء قاعدة انتاجية متينة قادرة على التجدد ذاتيا. وان ذلك لن يتحقق الا باحداث تحول جذري في النهج الاقتصادي والسياسي القائم، ووضع سياسة وطنية بديلة تستند الى المصالح العليا لبلادنا ويقرها ويراقبها الشعب عبر ممثليه المنتخبين. وهذا مايتطلب نضالا دؤوبا ومنسقا من جانب كافة القوى الوطنية والحية من شعبنا، ذات المصلحة الحقيقية في تغير هذه الاوضاع المخزية، ولفتح السبيل أمام تحرر وتقدم وطننا. وترتبط بهذه المهمة على نحو وثيق وعاجل اعادة بناء العلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية للبلاد بانهاء تبعيتها وارتهانها للدول الامبريالية والحد من تأثير النشاط المدمر للشركات فوق القومية ورأسمالية الدولة الاحتكارية، وخلق توازن فيها باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي واقامة علاقات شاملة للتعاون المتبادل النفع مع جميع البلدان الاشتراكية.

السياسة النفطية للنظام

وبالرغم من الاضرار الفادحة التي لحقت بالبلدان المنتجة للنفط، بما فيها السعودية، من جراء انهيار هيكل أسعار النفط في بداية الثمانينات والذي جاء حصيلة هجوم منظم وشرس من جانب الدول الامبريالية وشركاتها النفطية ضد [الاوبيك] ومكانتها في السوق الدولية، والذي كان للنظام السعودي دور بالغ الخطورة فيه، باتباعه سياسة [اغراق السوق بالنفط] وفي وقت اخذت تتشكل فيه [التخمة النفطية]. .

وبالرغم من ذلك، وامعانا منه في الانسياق وراء استراتيجية الطاقة الامريكية واخضاع المصالح الوطنية لبلادنا وبلدان الاوبيك لحسابها، تابع النظام ذات السياسة مما أدى الى مفاقمة الوضع في السوق النفطية ودفع بالاسعار الى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٧٣، حيث وصلت في النصف الاول من عام ١٩٨٦ الى مادون ١٠ دولار للبرميل. ان هذه التصرفات للنظام السعودي والتي يعللها بصفاقة لانظير لها بحماية [الاقتصاد العالمي]، تحكمها في الواقع سيطرة شديدة امتدت لعشرات السنوات على الثروة النفطية وبالتالي على مقدرات البلاد وتوجهاتها السياسية من قبل الشركات النفطية الامريكية [المكونة لارامكو]، والمقننة في اتفاقيات عديدة.

وقد اضطرت السعودية في فترة لاحقة الى التارجع عن هذا النهج التدميري تحت ضغط اعتراضات العديد من دول الاوبيك. وجرت وقتئذ [التضحية] بوزير النفط السعودي [احمد زكي يماني] باعتباره الوجه الذي يمثل هذا النهج وتحيز النظام السعودي السافر للمصالح الامبريالية داخل الاوبيك بشكل عام. وقد اكد حزبنا في حينها على ان ذلك لايعني مطلقا وجود نية لاجراء تحول جدي في جوهر السياسة النفطية السعودية.

وما له دلالته بهذا الصدد، ان ذلك [التراجع] قد تم ايضا بالتنسيق التام مع الولايات المتحدة، التي تضررت احتكاراتها العاملة داخل اراضيها بالانخفاض الشديد لاسعار النفط، والتي ارتأت ان السعر المناسب لها هو ١٨ دولار للبرميل، ومنذ ذلك الوقت والنظام السعودي مافتىء يعبر عن حماسه لهذا المستوى من السعر، وعمل على جر انظمة الخليج الرجعية الى هذا الموقف.

وفي العموم، فان الدوائر الحاكمة في السعودية لم تتوقف لحظة واحدة عن ادارة شتى انواع المؤامرات ضد الاوبيك واقدمت على خروقات

لاحصر لها للقرارات المتخذة من جانب المنظمة. ولعلها كانت السبب الرئيسي وراء تراجع الاسعار ثانية في السنة الفائتة [١٩٨٨] حيث عمدت الى رفع الانتاج في بعض الاحيان الى ضعف حصتها.

لقد وضع الكارتيل النفطي الدولي ومن ورائه الامبريالية العالمية منذ أمد غير قريب نصب أعينه هدفا محددا، هو ضرب منظمة الاوبيك وشل حركتها وتفكيكها اذا ماتسنى له ذلك، واحتواء قوة المثل الذي اعطته للبلدان النامية كنموذج للنضال الفعال من أجل حماية ثرواتها الطبيعية وفرضت شروطاً أفضل لتجارتها الخارجية. وقد أوكل للنظام السعودي دورا متميزا في هذا المخطط القذر، والذي نفذه بكل دأب ومثابرة وعدم شرف. وانه في ضوء الاندماج المتزايد لمصالح هذا النظام مع المصالح النفطية الامريكية، وذلك بشرائه مؤخرا عدد كبير من المنشآت النفطية داخل الولايات المتحدة وسعيه الى امتلاك المزيد منها، فانه من الطبيعي ان يتعمق تواطئه مع التوجهات الامبريالية ويشتد تآمره داخل الاوبيك.

ممارسات النظام وتوجهاته السياسية

لقد خلقت الازمة الاقتصادية امام النظام السعودي ظروفا بالغة التعقيد والصعوبة، انعكست الى حد ما على سلوكه وطرق تعامله مع الوقائع المستجدة في حياة البلاد. فقد أدت قبل كل شيء الى انحسار ملحوظ لقاعدته الاجتماعية وتراجع واضح لشعبيته في اوساط اجتماعية عديدة، وبالذات تلك التي ارتبط صعودها بـ [الفورة النفطية] وبالسياسة الاقتصادية المتبعة أثنائها، والتي عرجت في ظل الركود والاضرار التي لحقت بها من جرائه الى كيل اللوم والنقد المرير والمتزايد

صراحة لهذه السياسة. وبذلك تكون الازمة قد انزلت ضربة موجعة باهم أهداف هذه السياسة، والمتمثل في ايجاد دعامة اجتماعية ثابتة ووطيدة للنظام وتوسيع رقعتها خارج الاطر [التقليدية] والذي دأب النظام على تحقيقه منذ بداية الستينات، بتوجيه من الامبريالية الامريكية [وممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي] وسخر لهذا الغرض موارد طائلة خلال [الفورة النفطية] وبشكل عام، فان انخفاض ايرادات النفط قد ضيق بقدر كبير حيز المناورات الاجتماعية والسياسية في وجه الحكم السعودي.

وتبعا لذلك ولغيره من الاسباب، اخذت تتعمق التناقضات داخل الائتلاف الطبقي الحاكم في السلطة السياسية والاسرة الحكمة نفسها، وتشتد الخلافات والتمايز في وجهات النظر والتوجهات بين مختلف اركانها، والتي لاتخرج في أغلبها عن نطاق البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتدعيم النظام داخليا وخارجيا، وأساليب معالجة اورامه. بيد أنه تبرز في هذه الاوساط اراء وتصورات تتعدى هذا النطاق أيضا. ويتنامى في ضوء ذلك صراع الاجنحة داخل العائلة السعودية، ويثير تقوي نفوذ آل فهد وميلهم لبسط الهيمنة على مقاليد الامور والاستئثار بالمواقع الحساسة في الدولة، الحقد والضغينة لدى اعداد متزايدة من الامراء ولدى معظم الكتل والاجنحة في العائلة. كما تأتي الاقالات المتكررة في السنوات الخمس الماضية للعديد من كبار المسئولين الحكوميين، بمن فيهم عدد من الوزراء البارزين [كأحمد زكي يماني، والقصيبي، والجزائري، وغيرهم] كشاهد آخر على عمق التناقضات.

وفي ظل ذلك يبدو بينا التخبط والارباك في تصرفات النظام ونشاطاته على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية. ويظهر هذا بوجه خاص في التردد في اتخاذ القرارات والاجراءات

ومواصلة تطبيقها، والتحركات والتصريحات المتضاربة لبعض رموز السلطة، وفي المحاولات المحمومة لاسترضاء قطاعات عديدة في المجتمع، وبالاخص تلك التي يحتاج النظام الى اسنادها، وذلك عبر شتى الوعود التي تنكث في الغالب. كما يظهر ايضا في كثافة القرارات والتدابير المتخذة، المتناقضة والمتبدلة بشكل سريع والتي يلغى في أحيان كثيرة بعضها البعض الآخر، مما يخلق أمام المواطنين مزيداً من التعقيدات والمتاعب الحياتية. ويستمر النظام كل هذا باتجاه اغراق الجماهير في دوامة لانهاية لها من الهموم والمشكلات اليومية، وذلك لالهاءهم عن القضايا الاكثر جوهرية في حياتهم وحياة البلاد.

ان الهم الاكبر والشغل الشاغل بالنسبة للنظام السعودي هو [المسألة الامنية] وهذا مايقر به ويلح على تأكيده المسئولون السعوديون، وهو ماتبينه الوثائق الرسمية المعلنة، كالخطط الخمسية وغيرها، حيث توضع هذه المسألة على رأس الاولويات باعتبارها [الاساس الاستراتيجي الاول] لنشاط الدولة. وتردد السلطات دون كلل أو ملل وبانتشاء خاص معزوفة [الامن والاستقرار] المزعومين، في الوقت الذي تعمد فيه الى كل مامن شأنه زعزعة أسس الامن والاستقراربالذات من خلال هوس التسلح وتصعيد النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة ومن خلال تغييبه للحريات وانتهاكه لحقوق الانسان واستخفافه بكرامة المواطن، واتباع نهج التمييز الطائفي والاقليمي والقبلي والتفريط بالمصالح الوطنية والتمادي في التضاد مع طموحات الشعب ومتطلبات التطور الموضوعي للمجتمع، ومايتبعه من اهدار لمصالح الطبقات والفئات والجماهير العريضة من شعبنا، ومايلازمه من تفاقم للازمات والمشكلات الاجتماعية الخطيرة، والتي نرى صورها المتنوعة جلية أمام أعيننا. وماتكرار حوادث السطو المسلح والسرقات وانتشار عصابات الجريمة

والمخدرات وقطاع الطرق الا أمثلة حية على ذلك. واذ يحلو لاقطاب الاسرة الحاكمة التبجح بتوفير الامن في الايام الاولى من نشوء الدولة المركزية والتذكير [بأفضالهم] على البلاد بهذا الشأن متناسين نضال الجماهير لاستتباب أمن البلاد واستقرارها آنذاك، فانهم يسعون من خلال ذلك لتأكيد [احقيتهم الازلية] في السلطة [وشرعية] الحكم المطلق واستبداده وتغييب الشعب وحرمانه من أبسط الحقوق والحريات، حيث لا دستور أو مجالس تشريعية أو قوانين عصرية تحكم شئون البلاد حتى يومنا هذا.

ان حزبنا يرى بأن توفير الامن والاستقرار في بلادنا يأتي فقط بضمان الحريات السياسية والديمقراطية والتوزيع العادل للثروات الوطنية والذي يستحيل تحقيقه في ظل السلطة القائمة بمحتواها السياسي والطبقي. بيد أن الحكام السعوديين يعنون بذلك أمن واستقرار النظام السياسي القائم وحمايته والحيلولة دون المساس بطبيعته المطلقة، والحفاظ على المصالح الانانية للائتلاف الطبقي الحاكم ومصالح القوى الاجنبية الداعمة له، وعلى رأسها الامبريالية الامريكية. وأن أي رفض أو معارضة أو انتقاد لذلك يعتبر تعديا على أقدس مقدسات النظام. وفي هذه المسألة بالتحديد يكمن جوهر سياساته والباعث الرئيسي لهوسه الامني المفرط والحلقة المركزية لمجمل تحركاته، هذه التحركات التي أخذت تتكثف وتتنوع في السنوات الاخيرة بقدر تزايد الضغوط المختلفة على هذا النظام.

مسلسل القمع والارهاب

وبدافع من هذه الهواجس الامنية يجري اللهث الذي لايعرف الحدود

لتكديس السلاح واقتناء شتى أصناف أدوات ووسائل القمع وتطوير وتحديث الاجهزة الامنية. فقد شهدت هذه الاجهزة خلال الاعوام الاخيرة تطورا لانظير له من حيث ادخال وسعة استخدام التنكولوجيا الحديثة، بما فيها الحاسب الالي وأساليب البرمجة وجمع المعلومات ومركزتها، وتطوير مؤسسات وبرامج التدريب واعداد الكادر محليا وتكثيف الابتعاث للخارج. كما ازداد تشعب الاجهزة الامنية ووظائفها وتشابك المهام بينها وبين العديد من الدوائر الحكومية الاخرى، وأغرقت بأعداد كبيرة من المرتزقة والمخبرين والمستشارين الاجانب. ونشطت أيضا عمليات تجنيد العملاء لجهازي المباحث والاستخبارات العامة، و [اصطياد] الشباب والشابات، وبالاخص وسط العاطلين عن العمل، عبر مختلف الطرق، بما فيها الواجهات التجارية والاساليب الرخيصة وغير الاخلاقية. وقد اعتمدت السلطات السعودية في هذا كله على الدول الامبريالية وخبراتها الغنية في هذا المضمار.

وبالاستناد الى هذه الاجهزة القمعية وغيرها يعمد النظام الى اشاعة جو من الذعر والارهاب في البلاد، ويشدد من عمليات التجسس والمراقبة والاستفزاز بحق الجماهير، واجراء حملات الملاحقة والاستدعاء والاعتقال الكيفية. ويقوم بتكثيف الوجود الامني داخل تجمعات السكان وتنظيم أعمال التفتيش الدائمة والدورية على الطرق السريعة وعند مداخل المدن وفي الشوارع، حيث تتم عمليات الاستجواب والتوقيف العشوائية للمواطنين، ويمعن في التدخل في الحياة الشخصية للافراد كالمظهر والملبس والسلوك وانتهاك حرمات البيوت، وتفرض الوصاية على العادات والتقاليد للجماعات وشعائرهم الدينية واعيادهم ومناسباتهم الخاصة. وفي هذا الاطار يبرز الدور الوقح للهيئات الدينية التابعة له كـ [هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر] ومايسمى بـ [جماعة المتعاونين مع

هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر] و [وجماعة المسجد] وغيرها، والتي أخذ في الاونة الاخيرة يتنامى نشاطها وتدخلاتها الفظة في شئون الناس. ويمعن النظام في استخدام أبشع أساليب دموية، كجز الاعناق بالسيف وقطع الايدي والارجل ورجم النساء، ويواصل سياسة المنع من السفر وسحب الوثائق الشخصية وغيرها من انتهاكات صارخة لحقوق الانسان. اذ لايزال النظام السعودي يرفض رفضا قاطعا المصادقة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من المواثيق الدولية والاقليمية المتعلقة بهذا الامر. وفي المقابل يقوم بوضع الانظمة، على شاكلة [لائحة الاستيقاف والحجز المؤقت] واستصدار الفتاوى لتشريع ممارساته الارهابية.

وتسلط السلطات السعودية سياط قمعها بوجه خاص ضد قوى المعارضة الشعبية والوطنية في البلاد، بشتى اتجاهاتها التقدمية والديمقراطية والدينية، وتمارس بحق المعتقلين السياسيين أشرس اساليب التعذيب الجسدي والنفسي، والذي ذهب ضحيته العشرات من الشهداء الابرار. ومنذ انتفاضة نوفمبر الباسلة في العام ١٩٧٩، والتي شكلت علامة بارزة في نضال شعبنا من اجل التحرر والديمقراطية، وهذه السلطات منهمكة في البحث عن انجع السبل واقساها لاخماد جذوة هذا النضال والانتقام من القوى الوطنية. حيث قامت بتنظيم حملات محمومة من الاعتقال طالت جميع القطاعات الشعبية من عمال وموظفين ومثقفين وشباب وطلاب ونساء واحداث. ومثل مجيء فهد الى سدة الحكم في عام ١٩٨٢، والاعتقالات الواسعة التي دشن عهده المشئوم بها، ذروة هذه الحملة السوداء والتي افلحت القوى الوطنية بفضل تظافر جهودها وحملات التضامن الداخلية والاممية في تطويقها. وقد اعتبر حزبنا هذا الحدث انتصاراً هاماً لقوى المعارضة الوطنية والشعبية في

البلاد ونتيجة لذلك ، اضطرت السلطات السعودية منذ العام ١٩٨٣ الى اتباع اسلوب جديد للاعتقال ، حيث عكفت على تنفيذه في أغلب الاحيان على هيئة موجات متلاحقة وسريعة ، محدودة المدة نسبياً ، مع تكثيف أعمال التحقيق وعمليات التعذيب الوحشية . وقد توخت من ذلك ، من بين ما توخته ، ارباك القوى الوطنية وانهاكها وجمع المعلومات حول نشاطاتها وشل حملات التضامن مع السجناء السياسيين وخلق الذعر الدائم في أوساط الجماهير وصدها عن النضال السياسي .

ان موجات الاعتقال والتنكيل بالوطنيين لم تنقطع طيلة السنوات الاخيرة . وفي حين تم انتزاع حرية أربعمائة معتقل سياسي في يناير ١٩٨٧ ، والذي مثل مكسباً آخر للحركة الوطنية في بلادنا ، فأن سلطات القمع السعودية باشرت في تنفيذ حملة ارهابية جديدة في صيف ذات العام ، مستغلة كغطاء لها التطورات الخطيرة التي شهدتها البلاد والمنطقة حينئذ الاحداث المأساوية في مكة ، وما نجم عنها من ازمة سياسية بين السعودية وايران والتوتر الشديد الذي خيم على الخليج من جراء الحشود العسكرية الهائلة للولايات المتحدة وحليفاتها بالناتو ، والتصعيد المتواصل في الحرب العراقية ـ الايرانية . ففي هذا الوقت بالذات لجأت السلطات السعودية الى شن حملة اعتقالات مركزة في اوساط القوى الوطنية بمختلف تياراتها ، وعمدت الى تشديد اجراءات الامن في سائر ارجاء البلاد وخاصة في المنطقتين الغربية والشرقية ، اللتين وضعتا لشهور عدة في [حالة طوارىء] غير معلنة ، وتم انزال قوات الحرس الوطني الى مشارف بعض المدن فيها ، ونشر رجال الامن في احياء المدن والقرى . ووضعت منافذ البلاد الجوية والبرية والبحرية في حالة استنفار . وقد اصبحت هذه الاجواء [مألوفة] خلال مواسم الحج ، حيث تقوم سلطات الامن السعودية ، بالاستعانة بالعديد من

الدوائر الحكومية الاخرى ، لتطويق الاماكن المقدسة والمناطق المجاورة لها وفرض الرقابة الصارمة على تحركات وتنقلات الحجاج واخضاعهم لاجراءات امنية وبيروقراطية شديدة التعقيد ، مما يسبب لهم اذى واجهاد بالغين .

لقد ارتكبت السلطات السعودية في أواخر يونيو ١٩٨٧ مجزرة وحشية بحق الحجاج العزل ، وخاصة من الايرانيين ، ذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى . وقد عبر حزبنا عن المه لهذه الاحداث المأساوية ، وادان مقترفيها ، وحمل النظام السعودي المسئولية الرئيسية فيها ، وفي نفس الوقت اكد الحزب رفضه القاطع لاية محاولة لتصدير الثورة الى بلادنا والبلدان الاخرى ، واعتبر ان مهمة التغيير في بلادنا هي من مسئولية جماهير شعبنا وقواه الوطنية دون سواها . ان هذه الاحداث قد كشفت امام الملأ الى ان اي مدى يضيق هذا النظام ذرعاً باية محاولة للتعبير عن الرأي ، مهما كانت مقاصدها ومن اي جهة كانت .

ان استمرار الخلاف بين السعودية وايران حول بعض المسائل المتصلة بالحج يحمل في طياته ازمات ومشاكل خطيرة لا تؤثر على سير مواسم الحج فحسب ، بل وعلى العلاقات بين البلدين والوضع في المنطقة عموماً ، حيث تؤدي الى تشديد التوتر فيها ، الامر الذي تستثمره القوى الاجنبية المعادية ، وفي مقدمتها الامبرالية الامريكية لتحقيق اغراضها العدوانية . لذلك فأنه من الملح معالجة هذا الخلاف عن طريق المفاوضات وعلى اساس احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية وضمان حرية الحجاج في ممارسة شعائرهم الدينية دون تدخل او وصاية .

وفي اطار مسلسلها الدامي اقترفت السلطات السعودية في الثلاثين من سبتمبر ١٩٨٨ جريمة نكراء ، باعدامها اربعة مواطنين ، بقطع رقابهم بالسيف ، دون محاكمة او اي شكل من اشكال الدفاع . وقد وجهت

اليهم تهمة التخريب والقيام باعمال تفجير لمنشآت اقتصادية . ومهدت السلطة لهذا العمل الشنيع باصدار [فتوى دينية] عما يسمى [هيئة كبار العلماء] المعروفة بتعاونها مع اجهزة المباحث والاستخبارات ، تقضي بايقاع عقوبة القتل على من وصفتهم بـ [المخربين والمفسدين في الارض] . وقد فسر [مصدر مسئول] في الدولة هذه الفتوى في كونها تنطبق على [كل من يدعو الى افكار ومعتقدات ومباديء وتنظيمات] ، مفصحاً عما تبيته سلطات القمع السعودية من نوايا شريرة تجاه القوى الوطنية ولكل ذي رأي او معتقد معارض للحكم الملكي المطلق .

وقد ادان حزبنا بشدة هذه الجريمة وهذا التوظيف البشع لاحكام الدين الاسلامي ، ودعى كافة القوى الوطنية وجماهير الشعب لتشديد النضال من اجل اسقاط هذا النهج الارهابي الخطر . وفي حين اعلن الحزب عن معارضته لاعمال التخريب مهما كان الهدف منها ، فأنه عبر في ذات الوقت عن استنكاره لاستغلال النظام لهذه الاعمال ، والتي كانت بالاساس وليدة سياساته ، لتصعيد حملاته القمعية . ونبه حزبنا الى خطورة هذا السلوك من جانب النظام على بلادنا ، والذي لن يفض الا الى دوامة العنف والعنف المضاد ، والتي لا تخرج عن دائرتها حوادث اغتيال الدبلوماسيين السعوديين في تركيا والباكستان وتايلاند في الفترة الاخيرة .

ان الحكام السعوديين ومؤسساتهم واجهزتهم القمعية ، وفي مقدمتها وزارة الداخلية بمسئوليها وجلاديها وجزاريها ، وهم يتمادون في اعمال البطش الوحشية بحق جماهير شعبنا غير أبهين بالقيم والاخلاق وبكل الشرائع والاعراف الانسانية والحضارية ومستهترين بالقوانين الدولية ، عليهم ان يتعضوا من عبر التاريخ والحياة ومصير انظمة القهر والاستبداد التي سحقتها انتفاضات الجماهير ونال الطغاة والجلادين قصاصهم

العادل ، ولا بد للقانون ان يأخذ مجراه في نهاية المطاف .

مناورات النظام

وبجانب الارهاب السافر كاتجاه اساسي في سلوكه ، يجنح النظام كعادته ومع تزايد الاحتجاجات والتململ الواسع في المجتمع ، الى شتى المراوغات لاحتواء الوضع الاجتماعي الحرج وتطويق نتائج الازمة الاقتصادية ، ويدير اشكال المناورات للالتفاف على مطالب الشعب والقفز عليها . حيث يلجأ الى اطلاق الشائعات والوعود المخادعة حول مختلف الامور التي تشغل بال المواطنين ، كالافراج عن السجناء السياسيين وصرف وثائق السفر للممنوعين عنه ورفع الاجور وغيره ، وذلك بهدف الهاء الجماهير واحباط عزيمتها .

ويأتي في نطاق ذلك الوعود المتكررة خلال السنوات الاخيرة ، التي افصح عنها العديد من المسئولين السعوديين ، بمن فيهم الملك فهد ، حول نية النظام في تأسيس [مجلس شورى] ووضع نظام للمقاطعات والادارات المحلية . وقد رأى حزبنا في ذلك انها دعوات زائفة تستهدف التضليل .

ويتبع النظام على نطاق واسع اساليب شراء الذمم ومحاولة ارشاء واسترضاء اوساط عديدة ، بما فيها حليفة له ، ويعتمد الطرق الملتوية لتبرئة ساحته واخفاء تهربه ورفضه الاستجابة لمطالب الفئات المختلفة ، ويستخدم القوى المتسترة بالدين اللصيقة به والمقتاتة منه [مطية] في ذلك ، ويسند اليها في نفس الوقت مهمة الارهاب النفسي . فمن جهة تقوم السلطات السعودية بافساح المجال اكثر امام البرجوازية لتنظيم

نشـاطهـا وعقد مؤتمراتها ـ وبالطبع تحت اشراف مباشر من قبل وزارة الـداخليـة ـ وتصغي لمطالبهـا ، بل وتستجيب لبعضها . كقرار اعفاء القطاع الخاص من دفع التأمينات الاجتماعية لفرع المعاشات على العمال الاجـانب ، ورفـع الـرسـوم الجمـركية على السلع المستوردة ، المماثلة للمنتجة محلياً ، ونقل قضايا [الاعسار] من المحاكم الشرعية الى ديوان المظالم التـابع للملك ، وغير ذلك ، والتي تجير جميعها لصالح النظام باعتبـارهـا [مكـارم ملكيـة] مهداة للقطاع الخاص . . . وتعمل هذه السلطات من الجهة الاخرى وبشكل خفي على دفع تلك القوى المتسترة بالدين لصد البرجوازية وارهابها بتهمة [الخروج على الدين] خصوصاً فيـما يتعلق بالمطالبة بتعديل النظام القانوني والحقوقي والانظمة الخاصة بالبنوك . وتمارس السلطات نفس الاسلوب في الساحة الثقافية ، وتجاه المثقفين الديمقراطيين على وجه الخصوص ، غير ان العسف والارهاب يتخذ هنا طابعاً اكثر حدة وسفوراً . فمن ناحية تترك لهم قدراً محدوداً من امكانية التعبير عن آرائهم في الصحف والمجلات المحلية وتعمل على فتح الجسـور معهم ، حيث تتكـرر اللقـاءات بين بعض كبـار المسئـولـين السعـوديـين وعدد من الكتاب الديمقراطيين والليبراليين ، وتشدد من ناحية ثانية عمليات الرقابة والمضايقات لهم ، وتجند الاتجاه الرجعي في الساحة الثقافية لشن حملة تشهير رخيص بحقهم والتلويح بذات التهمة [الخروج عن الدين] في وجه اي كاتب مبدع واية فكرة نيرة . وفي هذا الصـدد ، يعـد كتـاب [الحـداثة في ميزان الاسلام] الصادر في العام الماضي ، نموذجاً صارخاً للارهاب الفكري والنفسي .

ورغم ما تبـديـه الاوسـاط الحـاكمـة في السعودية ، في العديد من المناسبات ، من مخاوف ازاء تنامي [التطرف الديني] في البلاد ، الا انها في حقيقة الامر شجعته واوجدت التربة الملائمة لنشوئه ، بل ودعمت في

البدء [ولا تزال تدعم] بعض تياراته ، وذلك لمواجهة اية مطالبة او دعوة مهما كان صنفها لاحداث اي تغيير في نظام الحكم وتشريعاته ، ولارهاب الميول الديمقراطية والليبرالية ولاستثارة النعرات الطائفية .

ويستنتج من هذه التحركات ومن غيرها ، ان النظام السعودي ، الذي يحاول التنكر لوقوفه المباشر وراء تصرفات تلك القوى الحليفة له يسعى جاهداً للبروز بمظهر [المتعالي] على الصراع الاجتماعي ، وبأنه غير منحاز لاحد اطرافه . بيد انه يعمل في الواقع على ابتزاز كافة دعاة [الاصلاح] و[التغيير] بالتلويح بوجود هذه القوى [الاكثر تخلفاً منه] والمعارضة لذلك، ويدخل ضمن هذا السياق ايضاً التهويل بـ [خطر التطرف الديني] كما تجيء في اطار مناورات النظام ايضاً اللقاءات المتعددة التي دأب بعض رموزه على اجرائها بكثرة في الفترة الاخيرة مع بعض الشخصيات الوطنية والاجتماعية البارزة ومع اعيان الطوائف المختلفة . وقد قيم حزبنا هذه الخطوة بانها ذات دلالة خاصة على الارباك والعزلة المتزايدة التي تعيشها السلطة السعودية وسعيها بكل السبل لرفع شعبيتها . ونـاشـد الحـزب هذه الشخصيـات لطرح مطالب الجماهير والـدفـاع عن قضاياها الاساسية . كما انها تأتي كنتاج لتراكم نضالات الجماهير وقواها الوطنية على مدى سنوات عدة .

التفرقة الطائفية والقبلية والاقليمية

ويتبع النظام نهج التمييز الاخرق بين مختلف طوائف وقبائل ومناطق البلاد ، بهدف زرع الشقاق بين أبناء الشعب الواحد وخلخلة تماسكه واشغـال الجمـاهـير بأمـور عقيمة وخطرة لصرف الانظار عن ممارساته

وسياساته المعادية لها ، واضعاف وحدة نضالها من أجل التحرر والديمقراطية وبناء الغد الأفضل لوطننا .

وتتجرع الاقليات الطائفية ، كالشيعة والزيود والاسماعيلية ، على يد الحكم السعودي صنوف الاضطهاد ، وتسعر ضدهم أعمال العداء والانتقاص والاذلال ، ويعاملون في معظم الحالات كمواطنين من المرتبة الثانية . ويعمد النظام الى حرمانهم من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية ، ويطلق العنان لهيئاته المتخلفة للتدخل بصلافة في شئونهم الدينية والحياتية ، ويدفع ببعض خطباء المساجد وأقلامه المأجورة لالقاء الخطب وتناول الموضوعات الاستفزازية ، وكذلك عبر التسجيلات الصوتية والكراريس للتشهير بهذه الطوائف وتجريح مشاعر ابنائها . وقد استغل النظام السعودي احداث مكة في يوليو ١٩٨٧ ليصعد من محاولاته تأجيج النعرات الطائفية وليشدد من اضطهاده لابناء الطائفة الشيعية . حيث اخذت السلطات السعودية تكثف من اعمال القمع بحقهم وتمارس شتى المضايقات لهم ، بما فيها الابعاد والحرمان من العمل في مجالات مدنية عديدة تابعة للدولة ، وكذلك في شركة [أرامكو] .

وتعاني قبائل كثيرة من الجور والاجحاف الناجم عن التمييز القبلي الذي تمارسه السلطات والقائم في الغالب على اساس التفريق بين القبائل في الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حسب اقترابها او ابتعادها في صلات النسب مع الاسرة الحاكمة ومدى ولائها للنظام . وتواجه قبائل عديدة اضطهاداً قاسياً وأعمالاً انتقامية بسبب مواقفها «التاريخية» أو الحالية المعارضة للنظام والاسرة الحاكمة .

ويمعن النظام في التمييز بين شتى أقاليم البلاد . ويظهر ذلك بصورة جلية في التمايز في الحظوة بالعناية الحكومية في مختلف المجالات ، وما ينتج عنه من تفاوت في التنمية الاقتصادية والعمرانية للمناطق والمدن وفي

تطور الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والرعاية الاجتماعية والمرافق العامة وغيرها . كما يبرز أيضاً من خلال التحيز في توزيع المناصب العليا للدولة والمواقع والمسئوليات الحكومية الهامة . وتعمل السلطات جهدها من أجل بث النزعة الاقليمية البغيضة ونشرها في البلاد .

الديماغوجية والتضليل

ان النفاق والكذب والخداع سمات متأصلة في النظام السعودي وتطبع جميع تصرفاته وسلوكه . فهو يعمد دائماً الى قلب الحقائق وتزييف الواقع وتضليل الجماهير . ومع تفاقم الازمات يشتد توجهه الديماغوجي ، وخصوصاً عبر لجوئه للدين لتبرير جميع سياساته واضفاء الصبغة الدينية على مجمل نشاطاته ، مما يسيء أشد الاساءة للاسلام والمسلمين . ويندرج في هذا الاطار اعلان الغاء بعض القاب الملك واعتماد [خادم الحرمين] كلقب رسمي له ، وغير ذلك . ويوظف النظام مؤسساته التعليمية وماكنته الاعلامية ومواد الدعاية الامبريالية لتنفيذ عملية تزييف واسعة للوعي الاجتماعي وتشويه القيم والاخلاق ونشر وتكريس المفاهيم والآراء المتخلفة والمغرضة في المجتمع .

السياسة الخارجية للنظام

ان الانحياز الشديد للامبريالية والارتباط الوثيق بها في كافة الميادين ومعاداة قوى التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم ، هو الطابع الطاغي على نهج النظام الخارجي . وفي غضون الاعوام الماضية ظهرت علائم

عدة على تزايد ارتهانه بالامبريالية العالمية ، وبالامبريالية الامريكية على وجه الخصوص ، وتعمق انغماسه في مخططاتها المعادية للشعوب . وقد اتضح ذلك من خلال الاحتضان والتأييد المبطن للتواجد العسكري الامريكي بالخليج وتقديم المزيد من [التسهيلات العسكرية] غير المعلنة له ، والعمل على تقوية الروابط العسكرية والامنية لمجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة ، والمشاركة المباشرة بجانب اسرائيل في تمرير وتمويل صفقة السلاح السرية الامريكية لايران ، والمعروفة بـ[ايران ـ جيت]، ومحاولات الترويج للمشاريع المشبوهة في المنطقة العربية ، والاشتراك المتزايد في الاعمال القذرة ونشاطات التخريب والتآمر للولايات المتحدة ومخابراتها المركزية في العديد من بلدان المنطقة ومناطق العالم الاخرى . ولا يزال النظام السعودي يستخدم «المساعدات الخارجية» لتدعيم مواقعه ونهجه الخارجي الرجعي وفي عمليات الابتزاز والتآمر ضد النظم الوطنية ومساندة الانظمة والقوى الرجعية واليمينية في شتى بقاع الارض .

ان النظام السعودي يعتبر منطقة الخليج والجزيرة العربية المجال الاكثر حيوية لنشاطه الخارجي ، ويسعى لتحويلها الى [طوق واق] له . وبشكل عام ، ينطلق النظام في علاقاته مع البلدان المجاورة من الاعتبارات [الامنية] قبل كل شيء . وهو لذلك يعمل على ابرام الاتفاقيات الامنية مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، وضمان استتباب الوضع [القمعي] وغياب الحريات فيها ، ويدفع بعملية استكمال هذا المجلس كحلف عسكري ـ أمني واستخدامه كأداة طيعة في سياساته . ونفس التوجه ينطبق على اليمن الشمالية ، حيث الاعتداءات واستقطاع الاراضي والتدخلات الفظة في الشئون الداخلية ومحاولات فرض الوصاية والاملاء عليها . لهذا ، فان انضمام هذا البلد لمجلس

التعاون العربي يعد في المنظور السعودي [خروجاً على الطاعة] . ان حزبنا يعبر عن شجبه للاعمال العدائية السعودية تجاه هذا البلد الشقيق .

أما وجود النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية فيحسبه النظام السعودي [خطأ] يجب [تصحيحه] . وعلى هذا الاساس عمل ويعمل بكافة السبل من أجل تقويضه ، مرة بالمؤامرات واخرى بالابتزاز وثالثة بالعدوان الغاشم . وتأتي في هذا السياق ،الاعتداءات السعودية المتكررة على حدود اليمن الديمقراطية خلال العام الماضي وفي هذا العام . وحزبنا يدين اشد الادانة هذه الاعمال العدوانية من جانب النظام السعودي ويدعو الى ايقافها فوراً وسحب جميع القوات والقواعد العسكرية السعودية من الحدود والكف عن تهديد هذا البلد الجار ، ويعلن الحزب عن تضامنه العميق مع اليمن الديمقراطية وشعبها المناضل .

وبالرغم من ان النظام السعودي لا يزال يرى في ايران احد المصادر الرئيسية [للخطر الخارجي] ، الا انه ومع توقف الحرب العراقية ـ الايرانية في السنة الماضية اخذت تساوره المخاوف من تنامي نفوذ العراق وتزايد تطلعاته لحسم القضايا العالقة ، بما فيها قضايا الحدود بين البلدين . وهذا ما دفع النظام السعودي مؤخراً ، ومن وراء ظهر حليفته [الكويت] ، لابرام [اتفاق عدم اعتداء] مع العراق .

ويتجلى الطابع التآمري في سياسة النظام السعودي الخارجية في الموقف من القضية الفلسطينية بوجه خاص . فهو من جهة يعلن مناصرته لها ، ويعمل من جهة اخرى على ابتزاز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ودفعها للتسليم بالمشاريع الامريكية . ويؤكد تأييده [للانتفاضة] من ناحية ، ويقطع على نفسه العهود بتقديم الدعم المالي لها ، وينكث هذه العهود ، وبدلاً من ذلك يقدم المساندة لبعض [الشخصيات] المحسوبة

على النظام الاردني في الاراضي المحتلة ، وكذلك لبعض التيارات الدينية ، وفي نفس الوقت يستميت في محاصرة آثار [الانتفاضة] وانعكاساتها على شعبنا .

لقد بذل النظام السعودي في السنوات القليلية الماضية جهوداً مضنية من اجل [تحسين] سمعته غير الحميدة في الخارج وتعزيز دوره في منطقتنا وغيرها . وظهر هذا من خلال الوساطات العديدة التي قام بها بين اطراف متنازعة ، والتي كان آخرها في لبنان [ضمن اللجنة الثلاثية] . وبشكل عام ، تضطره الظروف في حالات عدة لاتخاذ بعض المواقف ، في اطار المنظمات الاقليمية والدولية ، التي لا تتفق تماماً والرؤية الامريكية . غير ان ما هو ثابت واكيد خدمته الدائبة للتوجهات الاستراتيجية للامبريالية الامريكية .

ويبرز الارتباط والتنسيق الوثيقين للنشاط الخارجي الرجعي السعودي بالمخططات الامريكية في العديد من بلدان ومناطق العالم . ففي نيكاراغوا ، قامت الحكومة السعودية بمد فلول [الكونترا] بـ[مساعدات] بما فيها عسكرية قدرت بملايين الدولارات . اما سلوكها تجاه افغانستان فقد كان النموذج الاكثر فظاظة من نوعه . فقد دأبت السلطات السعودية طوال السنوات الماضية . تقديم شتى اشكال الاسناد لعصابات المعارضة الرجعية الافغانية ، بما فيها مئات الملايين من الدولارات . وعمدت الى تنظيم حملات التبرع الواسعة داخل البلاد ، ليس لدعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ، بل لمساندة هذه العصابات . وفي خطوة بالغة الوقاحة ، وامعاناً منها في السعي لتأجيج لهيب الحرب الاهلية وتخريب عملية «المصالحة الوطنية» سارعت الحكومة السعودية الى الاعتراف بما يسمى بـ «حكومة الافغان المؤقتة» التي اعلن عنها المتمردون ، وراحت تضغط على الدول الموالية لها لاتخاذ

نفس القرار ، وعملت على تبني قضايا هذه « الحكومة » . واستمراراً منها في هذا النهج قامت السعودية بارسال فرقة عسكرية من ٧ آلاف جندي تحارب الى جانب المتمردين داخل الاراضي الافغانية ، وبدفع مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كمساعدة للعصابات التي تحاصر جلال آباد بغرض اقتحامها ، مما يعد تدخلاً مباشراً في الشئون الداخلية لجمهورية افغانستان .

وقد اعرب حزبنا عن استنكاره الشديد للدور المشبوه الذي تقوم به السعودية ، واعلن عن تضامنه التام مع الشعب الافغاني وحكومته الشرعية وتأييده للجهود البناءة الرامية لحل المشكلة الافغانية بالطرق السلمية .

لقد ترددت في السنوات الاخيرة انباء كثيرة حول احتمال عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والاتحاد السوفييتي . وادلى العديد من المسئولين السعوديين بتصريحات تتعلق بهذا الشأن . بيد ان النظام السعودي لا يزال يماطل في المسألة ، حتى بعد اتمام الانسحاب السوفييتي من افغانستان والذي حاول بعض المسئولين بشكل ديماغوجي ومضلل ربط عودة العلاقات بها في فترة سابقة . وقد عبر حزبنا عن موقفه من هذه القضية منذ مدة طويلة ، ورأى ان الانحياز الشديد والارتهان التام للامبريالية يلحق افدح الاضرار بمصالحنا الوطنية ومصالح الشعوب . ودعى الحزب الى اعادة بناء العلاقات الخارجية للبلاد على اساس متوازن ، وما تقتضيه من استئناف عاجل للعلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي ، واقامة صلات صداقة وتعاون واسعة مع جميع البلدان الاشتراكية ، وان ذلك في مصلحة بلادنا واستقلالها الوطني وتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية .

تفاقم المشكلات الاجتماعية

ونتيجة للتطور الرأسمالي المتسارع والمقرون باعمال العسف وكتم الانفاس وانعدام حريات الفرد العامة والخاصة ، وللانفتاح الواسع على المجتمعات الرأسمالية بما تعج به من ازمات اجتماعية وروحية واخلاقية ، فقد اخذت تتفشى في مجتمعنا ايضاً وعلى نطاق واسع مختلف الظواهر « الغريبة والخطيرة للغاية . ومما زاد من حدتها ، الازمة الاقتصادية وما حملته الى بلادنا من بطالة جماهيرية وتدهور للمستوى المعيشي للسكان واضطراب لاوضاع الطبقات والفئات الاجتماعية . ويتحمل وزر ذلك كله دون ريب النظام السعودي ومناهجه وممارساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فخلال السنوات الاخيرة انتشرت في البلاد بصورة مخيفة ظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات والتي يقع فريسة لها قطاع واسع من شباب وشابات بلادنا . وفي الوقت الذي تحاول فيه الدولة التقليل من حجم المشكلة وتمنع نشر المعلومات والدراسات الميدانية في هذا المجال تغص مستشفيات [الامل] والسجون بالآلاف من ضحايا الادمان ومروجي المخدرات . ويقف وراء هذه التجارة وترويجها وجوه متنفذة في الدولة والمجتمع . وبدلاً من البحث عن الاسباب الحقيقية للمشكلة وايجاد الحلول الجدية لها ، اكتفت الحكومة بسن قانون يقضي بايقاع عقوبة الاعدام على المتاجرين والمروجين ، والذي لن يطال بأي حال من الاحوال [الرؤوس الكبيرة] . وتتسع بصورة لا سابق لها ظواهر السرقة والاعتداء على الانفس والاعراض وغيرها من الجرائم جنباً الى جنب مع البغاء والانحرافات الجنسية المختلفة ، وتتحول داخل المدن احياء

«خاصة» الى اوكار للجريمة والمخدرات والدعارة .

انه وفي ظل الاجواء السياسية والاجتماعية الخانقة ولغياب ابسط اشكال ومجالات الترويح والترفيه ، فأن جمهور الشباب يعاني من الفراغ والضياع القاتل ، وما ينطوي عليه من تفشي الامراض والازمات النفسية والعصبية . وتتكثف هذه المصائب على نحو مأساوي في واقع المرأة بالذات ، والتي تقاسي صنوف الاضطهاد والامتهان والاذلال واستلاب شخصيتها ودورها الاجتماعي وفرض العزلة الاجتماعية عليها ، بسبب فرض الفصل بين الجنسين قسراً وبصفة رسمية ، مما يشل من قدرتها على التصرف والحركة بحرية خارج المنزل دون رعاية ووصاية الرجل .

وعاماً بعد عام تتفاقم مشكلة تشغيل ليس فقط خريجي وخريجات الجامعات بل والمدارس الثانوية ايضاً ، حيث لا يجد عشرات الآلاف من هؤلاء الشباب اليافعين مصيراً لهم غير الاحباط والبطالة ، بعد ان اوصدت في وجوههم ابواب الجامعات والمعاهد كما فرص العمل .

وتحتدم في البلاد انواع من المشكلات في مجال الصحة والتعليم والثقافة وغيرها ، وتبرز من بينها بشكل اشد مشكلة الاسكان وخصوصاً لآلاف الاسر الشابة التي تقف مكتوفة الايدي امام اسعار الاراضي الخيالية وتكاليف البناء الباهضة ، في الوقت الذي ينشل فيه بقدر كبير نشاط [صندوق التنمية العقارية] .

تنامي النضال المطلبي والديمقراطي

لقد اثارت هذه الاوضاع المزرية والسياسات الكامنة ورائها الاستياء والتململ في اوسع قطاعات الشعب .

فالجماهير الكادحة ، وفي مقدمتها طبقتنا العاملة ذات التاريخ النضالي المجيد ، والتي كانت دائماً وابداً طليعة شعبنا في النضال من اجل الديمقراطية والتحرر الوطني والقوة الرئيسية للتحركات الشعبية ، والتي غالباً ما تحولت نضالاتها المطلبية الى نضال سياسي واضح المعالم والاهداف الى حد كبير ، وخصوصاً في فترة الخمسينات والستينات ، ورغم ما واجهته من مؤامرات وعمليات تخريب منظمة لبنيتها ووعيها الطبقي خلال [الفورة النفطية] ، ورغم سياط القمع والاضطهاد السعودية المسلطة اولاً وقبل كل شيء ضدها وضد القوى السياسية التي تمثلها ، فانها تخوض اليوم نضالاً مطلبياً وديمقراطياً ، ويتنامى وعيها بمطالبها واهدافها في الظروف الجديدة . حيث يقوم العمال والموظفون وبقية الشغيلة بتقديم العرائض الجماعية والفردية الاحتجاجية لمكاتب العمل والعمال وللوزارات ومسؤولي النظام ، ويبادرون الى رفض التوقيع على اتفاقيات العمل «الجديدة» التي تنتقص من حقوقهم المكتسبة والتي تعرضها بانتظام الشركات المختلفة . ولمقاومة الهجوم الضاري والتعدي التعسفي على مكتسباتهم ، يلجأ العمال والموظفون الى التهديد بالاضراب ، والذي اصبح تنفيذه يتكرر باستمرار . فخلال السنوات الماضية شهدت مختلف مناطق البلاد عدداً كبيراً من الاضرابات في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ، شارك في بعضها المئات من العمال المحليين والوافدين . وتبرز بشكل جنيني أعمال التضامن بين عمال الفرع الاقتصادي الواحد ، حيث تقع حالات عدة لها [كما في البنوك مثلاً] . وتتكرر حشود الباحثين عن العمل أمام مكاتب العمل الحكومية ، والذين جوبهوا غير مرة بأنزال قوات الامن لتفريقهم قسراً . وفي غمرة ذلك ، يتزايد الهمس في الاوساط العمالية والكادحة حول الحاجة الى تنظيم نقابي شرعي لحماية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم .

ان هذه التحركات ، في ظروف بلادنا التي يحظر فيها حظراً باتاً تحت طائلة العقاب أي شكل من أشكال الاحتجاج والاضراب العمالي ، والمقنن في المادتين الجائرتين ١٨٩ ، ١٩٠ من [نظام العمل والعمال] تحمل في طياتها مضامين عميقة تتجاوز حدود المطالب الاقتصادية وتعتبر تحدياً صريحاً للنظام المطلق السعودي .

كما عم التذمر أيضاً أوساط البرجوازية الصغيرة من كسبة وتجار ومستثمرين ومزارعين صغار ، والذين تضرروا بشدة بالركود الاقتصادي ، وباشروا في تقديم العرائض والشكاوى على تردي أوضاعهم وهدر حقوقهم . أما البرجوازية وخصوصاً الوطنية منها ، والتي لم تسلم هي الأخرى من الآثار المدمرة للركود ، فقد دأبت في السنوات الاخيرة على الاعراب عن استيائها ازاء الاوضاع القائمة والافصاح عن رغباتها وتطلعاتها بصورة اكثر صراحة وعلانية . واتخذت من [الغرف التجارية ـ الصناعية] ومجالس ادارتها ، والتي امست بمثابة [اللجان القيادية] أو ما يشبه [الاطر النقابية] المعترف بها رسمياً لتوحيد ارادتها وعملها المشترك والدفاع عن مصالحها ، وكذلك مؤتمرات رجال الاعمال التي تعقد مرة كل عامين ، مجالاً للتعبير عن آرائها وطرح مطالبها . وبرز ذلك بوجه خاص في المؤتمر الثالث المنعقد في مارس ١٩٨٧ ، الذي عرض فيه ممثلو البرجوازية السعودية بتفصيلية ووضوح تصوراتهم حول الوضع الاقتصادي مشيرين الى حالة الركود واستمرارها وملقين باللائمة فيها على سياسة النظام الاقتصادية ، ووضع رجال الاعمال حلولاً ملموسة للخروج من هذه الضائقة ، بما يتلائم ومصالحهم الطبقية ، وتقدموا بطائفة من المطالب التي عدد منها يمس بعض دعائم النظام ، وخاصة قاعدته الحقوقية المغلفة بغشاء ديني وروابطه الوثيقة بالنظام الرأسمالي العالمي ، وفي المؤتمر الرابع الذي عقد في جدة في أواخر

مايو الماضي أعاد رجال الاعمال المطالبة بتعديل الانظمة الاقتصادية والتجارية واسلوب القضاء وقانون العمل والعمال وتشجيع الصناعة والاستثمار المحلي وحمايته من المنافسه الخارجية وغير ذلك .

وفي حينها أكد حزبنا على أن النظام السعودي سيستجيب مجبراً بحكم حاجته الماسة لمساندة هذه القوى ، لبعض مطالبها بصورة حذرة وانتقائية ، وطالب الحزب بأفساح المجال أمام الطبقة العاملة وجماهير الشغيلة لطرح مطالبها والتعبير عن همومها التي هي اكثر حدة . وقد عبر الحزب عن ارتياحه لطروحات رجال الاعمال هذه ، ورأى أنها تمس في بعض منها مصالح الشعب بأسره في هذه المرحلة التاريخية ، واعتبر أن أهميتها تنبع من كونها خطوة نحو رفع الفعالية السياسية للبرجوازية ، والتي أمست ملحة ليس فقط لحماية مصالحها ، بل للمشاركة النشطة بجانب سائر طبقات وفئات وقوى شعبنا الوطنية في انجاز مهام المرحلة الحالية ، والذي سيلبي لها وللجماهير الشعب بأكملها الطموحات الاكثر جوهرية . وأن ذلك يستلزم مواصلة تعزيز دورها السياسي ، بما يتوائم وثقلها البارز في الحياة الاقتصادية ، وبلورته بالصيغ المناسبة وظروف البلاد ، واستبعاد التحسس من نضال الجماهير الديمقراطي والثوري والدخول في تحالف وطيد مع القوى الوطنية .

وأخذت فئات اجتماعية أخرى كالمثقفين والمهنيين والشباب والنساء والطلبة وجماهير البادية وغيرهم ، تعبر بطرق مختلفة عن ضيقها بهذه الاوضاع ومقت السياسات التي قادت اليها .

ويترافق هذا الاستياء بنقمة عميقة وواسعة على ممارسات النظام التعسفية وخروقات حقوق الانسان وحرمان الجماهير من ابسط أشكال الحريات . ويتولد عن ذلك كله رغبة قوية لدى قطاعات متزايدة من الشعب للخلاص من هذا الواقع . وتنبت وتترعرع في هذه التربة شتى

افكار الرفض و[التمرد] وينمو الوعي الديمقراطي العام أيضاً ، والذي كان للقوى الوطنية ومن ضمنها حزبنا دوراً هاماً في تغذيته ونشره .

ورغم محاولات السلطة المضنية عبر وسائلها التقليدية و[المستحدثة] لتطويق واحتواء الوضع ، فأن الاصوات المنادية بالديمقراطية ، من مختلف المنطلقات والمواقع ، والدعوات لاجراء اصلاحات أو تغييرات جوهرية على نظام الحكم وتشريعاته وسياساته ، بمعنى انهاء طبيعته المطلقة في نهاية المطاف ، تتعالى وتتسع باستمرار ، حيث لم تعد تقتصر على قوى المعارضة الوطنية وجماهيرها وبعض الوجوه المثقفة والاقليات الطائفية المضطهدة ، بل اصبحت تتوق اليها وتطالب بها بصورة اكثر علانية ، وخصوصاً منذ بداية الثمانينات ، اوساط جديدة ومؤثرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من بينها أقسام رئيسية من البرجوازية ومجموعات واسعة في الوسط الثقافي وبين المتعلمين والطلاب والنساء ، وداخل الائتلاف الطبقي الحاكم والاسرة الحاكمة ذاتها . وفي هذا السياق تبرز تصريحات الامير طلال المتكررة في السنوات الاخيرة للصحافة ووسائل الاعلام الاجنبية ، والتي دعى فيها من بين امور عدة الى الديمقراطية وحرية الرأي ، وكذلك الامتعاض والتبرم الذي يطفو على السطح من حين لآخر لدى العديد من الامراء وكبار التكنوقراط ، وبغض النظر عن دوافعه ، كدليل على الازمة وثقل الواقع ، وسعة التطلب في تغييره .

وتجد هذه الظاهرات تجلياً مركزاً لها في الساحة الثقافية بصفة خاصة ، والتي تعد بصدق عاكساً حقيقياً للوعي الاجتماعي وتناقضاته ، والتي باتت في السنوات القليلة الماضية تعج بشتى الاتجاهات والآراء المتباينة والمتناقضة للغاية . ويظهر في هذه الساحة الثقل البارز للكتاب والنقاد والمفكرين والفنانين الديمقراطيين والليبراليين ، الذين يمثلون تيار [الحداثة] بشقيه البنيوي والواقعي . وتنتشر على نطاق واسع الافكار

والثقافة التقدمية والديمقراطية لتتجاوز حدود [النخبة] المثقفة والمتعلمة الى قطاعات شعبية عديدة . كما يلاحظ في السنوات الاخيرة التأثير المتزايد للشخصيات الاجتماعية الوطنية والديمقراطية في حياة المجتمع .

أن حزبنا إذ يقيِّم جميع هذه الظواهر ايجابياً ، ويرى فيها تدعيماً للصف الوطني الديمقراطي في البلاد ، فأنه يؤيد مطالبها وحقها في التعبير عن آرائها ويؤكد حرصه الشديد على مساندتها وتطوير العلاقات معها . فحزبنا يولي جل اهتمامه لتعزيز التحالف بين كافة القوى والمنظمات والتجمعات والشخصيات الديمقراطية والتقدمية في بلادنا ، والذي بأمكانه أن يشكل النواة لجبهة وطنية عريضة تستقطب أوسع فئات الشعب من أجل تحقيق مطالبها الملحة .

وعلى صعيد آخر تجري في البلاد ، وعلى قدر ملموس من التنظيم ، حملات التضامن مع المعتقلين السياسيين ومن أجل وقف التعذيب الوحشي بحقهم والافراج فوراً عنهم ، وتشكل الوفود النسائية والرجالية لمقابلة أقطاب النظام وتقديم مذكرات الاحتجاج على ذلك . ولا بد من ملاحظة أنه ، نتيجة لهذه التحركات وبفضل التضامن العربي والاممي الواسع معهم ومع قضايا شعبنا بشكل عام ، والذي كان لحزبنا بالتعاون والتنسيق مع بقية القوى الوطنية في البلاد ، دوراً بارزاً في تحفيزه ، اصبحت في الاعوام الاخيرة عملية الاعتقال والزج بالوطنيين الى أقبية السجون بلا حدود زمنية ودون أي اعتبار ، اكثر صعوبة أمام النظام . ويعد هذا مكسباً هاماً لشعبنا وقواها الوطنية يجب تشديد النضال من اجل تكريسه .

وتنشط في البلاد منذ سنوات عديدة احتجاجات الاقليات الطائفية ، وخصوصاً لدى الطائفة الشيعية ضد التمييز الطائفي الذي تمارسه السلطات السعودية عن عمد وسابق تخطيط ، ومن اجل ممارسة

شعائرهم الدينية بحرية وازالة كافة اشكال الضيم والاجحاف والانتقاص من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وحتى المدنية ، والذي يبرز بصورة اقسى امام المرأة الشيعية ، ويكتسب هذا النضال ، في ظروف البلاد ، وبغض النظر عن شكله الديني ، طابعاً ديمقراطياً معادياً في اطاره العام للملكية المطلقة السعودية والامبريالية . ونظراً لذلك ، وبتأثير من الثورة الايرانية ، نشأ في هذا الوسط عدد من التنظيمات الوطنية الدينية . وهي تناضل بحزم ضد ارهاب النظام وفي سبيل انصاف الاقليات الطائفية . وحزبنا الذي يلتقي معها على قاعدة من الاهداف المشتركة ، عمل ويعمل بثبات لتوطيد التحالف مع هذه القوى من اجل تحقيق تطلعات شعبنا في الحرية والديمقراطية وانهاء الحكم الملكي المطلق وتصفية آثار سياسته بما فيها التفرقة الطائفية .

وعلى خليفة التطور الرأسمالي المتسارع المقترن بانعدام الديمقراطية ، والتفرقة القبلية ، والجذور التاريخية للحركة [الوهابية] في بلادنا ، وموقع البلاد الديني ، وبتأثير من عوامل خارجية متشعبة ، تتولد في البلاد معارضة تتخذ منحاً دينياً في شكل تنظيمات وتجمعات واتباع تدعو في الغالب الى العودة الى الاصول [الحقيقية للشريعة الاسلامية في عهد السلف الصالح] وتنادي باسقاط النظام باعتباره [كافر] وتدين علاقته مع [الكافرين] . وفي الوقت الذي واجه ويواجه فيه بعض تيارات هذه الحركة اعمال قمع وحشية من جانب السلطة ، فان بعضها انهمك في محاربة القوى والافكار الوطنية والتقدمية . وان حزبنا اذ ينبه من مغبة الانزلاق في هذا الاتجاه الخطر ، فأنه يؤكد حرصه الشديد على توحيد كافة قوى المعارضة الوطنية ، بغض النظر عن اتجاهاتها الفكرية والدينية ، على قاعدة مناوئة الحكم المطلق والامبريالية .

لقد عرفت بلادنا في فترات سابقة ، شأنها في ذلك شأن الكثير من

البلدان ، نماذج للتطرف السياسي والميول المغامرة . وظهرت لها في السنوات الاخيرة حالات عديدة في البلاد ، كما في البلدان المجاورة . واذ رأى حزبنا ان منبعها الرئيسي هو سياسات النظام المغرقة في معاداة مصالح الشعب وممالئة الامبريالية والمعتمدة على القمع وخنق الحريات الديمقراطية واثارة النعرات الطائفية والقبلية ، فقد حذر من اضرارها ومخاطرها على النضال الديمقراطي التحرري لشعبنا ، واكد على أنها لن تخدم في نهاية المطاف سوى النظام السعودي ذاته ، وتخلق له ذرائعاً جديدة لتصعيد اعمال الارهاب . وطرح الحزب بديلاً لذلك ، تكثيف العمل بين الجماهير من اجل رفع وعيها الديمقراطي والسياسسي ولفها حول قواها الوطنية ، . . والنضال معها ومن اجلها ، وان لا حياة لحركة خارجها .

ان من الواضح تماماً ، انه ينشأ في البلاد مناخ سياسي واجتماعي وثقافي اكثر ملائمة لنشاط القوى الوطنية ، وذلك بالرغم من اجواء الارهاب التي لا تزال شائعة في البلاد ، مما يستدعي استثماره الى ابعد مدى . وهذا ما يتطلب قبل كل شيء العمل على تحقيق اوسع التفاف وطني وشعبي حول مطالب الجماهير الملحة وتشديد النضال من اجلها : الافراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ، ووقف انتهاكات حقوق الانسان ، وضمان الحريات والحقوق الاساسية لشعبنا ، وفي سبيل لجم التوجهات الخطرة للنظام السعودي ، وخصوصاً الركض وراء السلاح والارتهان للامبريالية الامريكية .

الوضع في الخليج

لقد مثل وقف اطلاق النار بين العراق وايران ، بعد موافقة الاخيرة في صيف العام الفائت على قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ ، وبدء المفاوضات بين البلدين تحت اشراف الامم المتحدة ، الحدث السياسي الابرز في المنطقة خلال الفترة الماضية . وجاء ذلك ليفتح الامكانية الفعلية لانهاء واحدة من اطول الحروب في التاريخ المعاصر واكثرها تهوراً وعبثية ، ولاخماد احدى اخطر بؤر التوتر في العالم .

لقد كانت هذه الحرب كارثة حقيقية على الشعبين ووبالاً على شعوب المنطقة وحركة التحرر الوطني فيها . فقد خلفت ثمانية اعوام من الاقتتال الضاري دماراً مادياً هائلاً وخسائر بشرية مروعة ، واوجدت في كلا البلادين اوضاعاً سياسية واجتماعية غاية في التعقيد والخطورة ، تقوت في ظلها الرجعية الداخلية والميول التسلطية والاعمال الارهابية واشتدت جرائم الابادة بحق الوطنيين والاقليات القومية وتصاعدت التعديات والتصفيات للمكتسبات الديمقراطية وتعززت مواقع البرجوازية الكبيرة ، خصوصاً الشرائح الطفيلية منها ، المرتبطة بالرأسمال الاجنبي ، وازداد التقارب والتناغم مع مخططات الامبريالية وادواتها الاقليمية ، وخاصة بالنسبة للعراق . اما على صعيد المنطقة ، فقد تدافعت

الاساطيل والقوات الحربية للدول الامبريالية الى الخليج ، وازدادت كثافتها في مياه البحر العربي والمحيط الهندي وعلى اراضي الدول الرجعية المطلة على الخليج ، واشتد الركض الجنوني لهذه الدول وراء السلاح ، وتوثق رباطها وتحالفها الرجعي في اطار مجلس التعاون الخليجي ، وتصاعدت عمليات القمع وخروقات حقوق الانسان فيها . وفي المنطقة العربية بدا واضحاً غير مرة بان موازين القوى تميل لصالح الرجعية العربية ، التي استطاعت ان تمرر عدداً من المشاريع الخطيرة ، والتي حاولت جهدها حرف مجرى النضال العام في المنطقة للتمويه على الخطر الفعلي القائم الذي يهدد شعوبها ، والمتمثل في التحالف الامبريالي - الصهيوني ، بالتهويل بـ[الخطر الايراني] . وكان الرابح الاكبر من ذلك كله - الامبريالية الامريكية وحليفتها الاستراتيجية اسرائيل ، التي سمحت لها هذه الاوضاع بالتمادي في العدوان ، والذي تجلى في غزو لبنان عام ١٩٨٢ واحتلال جزء من اراضيه ، وفي قصف المفاعل النووي العراقي ، وفي الاعتداء الاثم على تونس وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية فيها وغير ذلك . وفي الميدان النفطي ، تلقت منظمة الاوبيك ضربات موجعة كادت ان تودي بوحدتها ، وعانت السوق النفطية من اختناقات وانخفض سعر النفط الى مستويات متدنية وما ترتب عليه من ازمات اقتصادية حادة عاشتها الدول النفطية ، وبالاخص دول الخليج ، مست قبل كل شيء مصالح الجماهير الشعبية فيها .

لهذا كله ، فقد استقبلت شعوبنا وقواها الوطنية وكل قوى الخير والسلام في المنطقة والعالم قرار وقف اطلاق النار والبدء في المفاوضات بالابتهاج والترحيب الحار . وانه بقدر ما عنى هذا التحول انتصاراً للحكمة والعقل ولارادة الشعبين الجارين وشعوب المنطقة ولكل القوى التي ادانت الحرب منذ البدء وناضلت بكافة السبل من اجل وضع حد

لها ، بقدر ما شكل اندحاراً للمشاريع المغامرة لمشعليها ، ولمحاولات تصدير الثورة وفرض الانظمة من الخارج ، ولمؤامرات مختلف الاوساط التي باركت الحرب وعملت على اطالة امدها وتسعير لهيبها من قوى امبريالية ورجعية اقليمية .

ان هذا الانجاز تحقق بفعل عوامل عدة ، فبجانب تنامي الرفض الشعبي للحرب في كلا البلدين واشتداد التململ من جرائها ، واجه النظامان مأزقاً عاماً في ما يتعلق بحسم الصراع عسكرياً ، وازمة اقتصادية خانقة ، وتعمقت الخلافات والصراعات داخل القيادات . كما اشتدت عزلة النظامين في الخارج واتسع نطاق الاستياء الشعبي والرسمي من الحرب في المنطقة والعالم . وهيأ المناخ الجديد الناشيء في العلاقات الدولية ، في ظل التفكير السياسي الجديد ، والتوجه النشط لحل النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية ، والنجاحات العديدة في هذا المضمار ، الظروف الملائمة لذلك . وفي هذا الصدد يحيي حزبنا المجهود الكبير والايجابي الذي بذلته الامم المتحدة وسكرتيرها العام .

ان المهمة الانية اليوم تكمن في تعبئة كافة الطاقات وتضافر جميع الجهود الخيرة في المنطقة والعالم من اجل دفع المفاوضات بين العراق وايران الى الامام ، ومنع المماطلة والتسويف فيها ، وايصالها الى نهايتها المرجوة باقرار سلام عادل وشامل بين البلدين على اساس التطبيق الكامل لبنود قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ .

انه ورغم توقف العمليات الحربية بين العراق وايران ، الا ان التوتر الشديد لا يزال يلف منطقتنا . وهذا ناجم بالاساس عن درجة التسلح الخطيرة التي بلغتها المنطقة ، وبصفة رئيسية عن التواجد الضخم للاساطيل والقوات العسكرية للولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى فيها ، فهذه القوات التي تدفقت بغزارة على المنطقة طوال

السنوات الماضية ، بذريعة الحرب وتصاعدها وتحت ستار مختلف الدعوات الكاذبة ، كـ [تأمين حرية الملاحة في الخليج] وغيرها ، لا يزال معظمها يتمركز في منطقتنا حتى اليوم . وتتحمل الانظمة الرجعية بالخليج مسئولية جسيمة في ذلك . حيث ان هذه الانظمة ، وخصوصاً السعودي والكويتي والبحراني ، بتشجيعها لتلك القوات على المجيء الى الخليج للاحتماء بها وتقديم أنواع [التسهيلات] لها ، قد وفرت للدول الامبريالية [الغطاء الشرعي] لتثبيت تواجدها العسكري المباشر في منطقتنا .

وقد جاءت هذه الاستعدادات العسكرية المحمومة كتأكيد على النوايا العدوانية للامبريالية العالمية ، والامريكية على وجه الخصوص ، تجاه منطقتنا وشعوبها ، والرامية الى احكام السيطرة السياسية والاقتصادية عليها ، بما فيها تركيع ايران وارجاعها الى الحظيرة الامبريالية ، وفرض الوصاية على التجارة النفطية ، وضرب حركة التحرر الوطني بالمنطقة وتطويق الاتحاد السوفييتي . ولم تتردد الدوائر الامبريالية في الافصاح عن هذه الاهداف . فقد أعلنت الولايات المتحدة منذ زمن طويل وبوقاحة سافرة منطقتنا مجالاً [لمصالحها الحيوية] ، بل انها هددت مرات عديدة [باحتلال حقول النفط اذا ما تعرضت مصالحها الى خطر] .

وفي اطار سعيها المضني لتحقيق تلك الاهداف ، عمدت الدول الامبريالية الى تأزيم الاوضاع في المنطقة بكل الوسائل ، ولجأت الى شتى المؤامرات والدسائس التي قادت الى تفجير الحرب الاليمة بين العراق وايران ، ومن ثم عكفت على تغذيتها بمختلف الطرق المباشرة وغير المباشرة ، وعبر وكلائها في المنطقة . وما مؤامرة صفقة الاسلحة السرية الامريكية لايران ، التي تحولت الى فضيحة مخزية ، الا مثالاً فضاً على ذلك . وبالاستناد الى حشوداتها العسكرية الضخمة ، ممثلة بـ [قوات

التدخل السريع] ، التي اتخذت من الخليج مقراً لقيادتها المركزية ، راحت الامبريالية الامريكية تمارس صنوف الابتزاز والضغط والتدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة ، وتتمادى في سياسة عرض القوة واطلاق التهديدات والاستفزازات . وقامت قواتها منذ اكتوبر ١٩٨٧ بعدد من الاعتداءات المسلحة ضد اهداف ايرانية . وقد أدان حزبنا بشدة هذه الاعمال الارهابية . كما امعنت الولايات المتحدة في سياسة الاملاء تجاه الانظمة الموالية لها في المنطقة ، وذلك بفرض الاتجاهات والمواقف على سياساتها الخارجية وفق المشيئة الامريكية [عبر تعليمات من وزارة الخارجية الامريكية] ، وعملت على ربط مؤسساتها العسكرية ربطاً محكماً ببنائها العسكري في المنطقة .

وبعد توقف القتال ، تابعت القوى الامبريالية ذات النهج ، وسعت لاستثمار نتائج الحرب لاستكمال مخططها العام في بسط نفوذها على دول المنطقة ، بما فيها على ايران والعراق . حيث اخذت تكثف من اعمال الابتزاز وأساليب الترغيب والترهيب تجاههما ، لايقاع البلدين في شراك الهيمنة الامبريالية . أما الشركات فوق القومية فدخلت في سباق مسعور للفوز بأكبر الصفقات والعقود وأعلاها ربحاً ، تحت شعار [اعادة الاعمار] ، وذلك لاحكام السيطرة على اقتصاد البلدين .

وفي مثل هذه الظروف ، وبدلاً من العمل الجاد على ازالة الآثار الفاجعة للحرب ، اتجهت الاوساط الحاكمة في العراق وايران الى تصفية [الحسابات الداخلية] . فحكام بغداد الشوفينيون شنوا مباشرة حرب ابادة وحشية على الطريقة الفاشية ضد الشعب الكردي والقوى الوطنية العراقية ، وقصفوا بالاسلحة الكيمياوية المناطق الامنة في كردستان . وهم يواصلون اليوم تدمير المدن فيها وتهجير سكانها . وانهمكت السلطات الايرانية في قتل وتعذيب وملاحقة الوطنيين والثوريين

الايرانيين .

انىا ندين أشد الادانة هذه الجرائم وهذه الاعمال النكراء ، ونعلن عن تضامننا الحار مع الشعب العراقي ، بعربه واكراده وأقلياته القومية الاخرى ، وحركته الوطنية ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي الشقيق ، في نضاله الشاق والجسور من أجل انهاء الاوضاع الاستثنائية في البلاد وتحقيق الحريات الديمقراطية . كما نؤكد على تضامننا العميق مع الشعب الايراني وقواه الوطنية والتقدمية .

بيد أن حزبنا يتلمس ، على صعيد آخر ، بعض النزعات والميول الايجابية في نهج ايران الخارجي ، التي أخذت تتقوى في الآونة الاخيرة : وخصوصاً فيما يتعلق بمعاداة الامبريالية ومعارضة تواجدها العسكري في الخليج وتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفييتي وعقلنة الموقف من القضية الافغانية ، والتي من شأن مواصلتها وتعزيزها أن يترك تأثيرات فائقة الأهمية على المنطقة برمتها ، ويرسخ من استقلال وتحرر الشعب الايراني .

أن اصرار الدوائر الامبريالية ، وخصوصاً الامريكية ، على ابقاء قواتها العسكرية في منطقتنا ، رغم توقف القتال وسقوط الحجة التي تذرعت بها للتمترس في الخليج ، لا يمكن أن يعني سوى التمادي في نهج الغطرسة والمراهنة على القوة لبلوغ أهدافها العدوانية والامعان في توتير الاجواء في المنطقة . لذلك فأنه من الملح في الوقت الحاضر حشد كافة الطاقات النضالية لشعوبنا وقواها الوطنية من أجل اخراج الاساطيل العسكرية الامريكية والاطلسية جميعها من الخليج ، وسحب القوات الاجنبية من أراضي الدول المطلة عليه ، واعلان المنطقة وحوض المحيط الهندي منطقة سلام منزوعة السلاح وخالية من جميع الاساطيل والقواعد العسكرية الاجنبية . وأن منطقتنا اليوم بحاجة الى مبادرة سياسية عاجلة

ترمي الى ازالة التوتر فيها وتصفية كافة اسبابه وتنقية الاجواء في العلاقات بين دولها وترسيخ مبادىء التعايش السلمي وحسن الجوار واحترام السيادة الوطنية ومنع التدخل في الشئون الداخلية ، وتوطيد التعاون المثمر بين دول المنطقة . وفي هذا السياق يرحب حزبنا أحر ترحيب بوثيقة [اعلان مبادىء العلاقات السوفييتية - الايرانية] ، التي أقرت خلال زيارة رئيس مجلس الشورى الايراني [رفسنجاني] مؤخراً لموسكو ، بما فيها دعوتها لاخلاء الخليج من القوات الاجنبية . كما يرحب حزبنا بالمساعي السوفييتية الحثيثة والبناءة في هذا المضمار .

لقد كان مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز افرازات الحرب ، أو على الاقل قد عجلت بميلاده ، كتكتل رجعي يغلب عليه الطابع الامني - العسكري قبل كل شيء ، تتبوء فيه الرجعية السعودية موقع القيادة وترعاه الامبريالية الامريكية . وخلال السنوات الماضية حافظ المجلس على طابعه العام وتعززت توجهاته الرجعية في مختلف المجالات .

فبالحاح من النظام السعودي وبعدوى من هوسه الامني المفرط ، شرعت دول هذا المجلس في ابرام الاتفاقيات الامنية الثنائية بينها ، وصادقت في القمة الثامنة في ديسمبر ١٩٨٧ ، على ما سميت بـ [الاستراتيجية الامنية الشاملة] ، وذلك كبديل [مؤقت] عن [الاتفاقية الامنية] سيئة الذكر ، التي لا تزال [معلقة] بسبب تحفظ الكويت عليها ، لتضمنها بنوداً تمس بالاستقلالية ، والتي لا يزال النظام السعودي يصر ويضغط من أجل اقرارها . وقد وجد هذا التنسيق الامني المتنامي تطبيقات عملية عديدة له في السنوات الاخيرة، من قبض على مطلوبين واعتقال لمواطنين لدولة اخرى وتسليمهم لسلطاتها وغير ذلك .

ويأتي هذا انسجاماً مع طبيعة انظمة الحكم السائدة في دول المجلس جميعها ، والقائمة على معاداة الديمقراطية ومصادرة ابسط الحريات

وهدر حقوق الانسان الاساسية . وحرصاً منها على الاتساق مع هذا التجانس الذميم ، وبضغوط مباشرة من الرجعية السعودية ، أقدمت السلطات الكويتية في يوليو ١٩٨٦ على حل [مجلس الامة] وتعطيل مواد أساسية في الدستور وتقييد الحريات المحدودة التي كان يتمتع بها الشعب الكويتي ومن ضمنها حرية الصحافة . فقد اصبح هذا التجمع الاقليمي نموذجاً فريداً من نوعه في كتم أنفاس الشعوب . وتتبع السلطات الرجعية في دول المجلس على نطاق واسع أساليب التفرقة المشينة بين ابناء الشعب ، على اساس طائفي وقبلي ، وبمختلف التصنيفات [العجمية] - «كمواطنين بالاصل» و«مواطنين بالتجنس» وفئة الـ«بدون»، التي تحرم في الكويت من الكثير من حقوق المواطنة ـ وغير ذلك .

وتصرف المليارات على تحديث وتنويع الاجهزة الامنية ، ويشيع استخدام المرتزقة والمستشارين الاجانب بالتعاون مع مخابرات غربية ، وتمارس هذه الاجهزة الامنية بأسلوب متأصل فيها أعمال القمع والعسف من اعتقال ومطاردة وتشريد بحق القوى الوطنية والمعارضة الشعبية ، حيث يرزح العشرات من الوطنيين في سجونها ، كما في البحرين وعُمان . أن حزبنا يستنكر هذه الممارسات التعسفية ويطالب بالافراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين في البحرين وعُمان واحترام حقوق الانسان واطلاق الحريات الديمقراطية في كافة بلدان المجلس ، كما يؤكد على تضامنه التام مع القوى الوطنية وكل المناضلين من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني في بلدان الخليج .

وفي عدد من دول المجلس تبرز ظاهرة كثرة القوانين والانظمة وسرعة تغيير وتبدل هذه القوانين بل تناقضها وتضاربها في كثير من الاحيان مما يعكس حالة التخبط التي تعيشها هذه الدول في مجمل سياساتها وتخلف بنية الدولة عن مجاراة ، التطور المتسارع داخل هذه البلدان وحالة الازمة

التي تعيشها ، غير ان ذلك يوظف ايضاً باتجاه ارباك الجماهير الشعبية وادخالها في دوامة المشكلات اللانهائية بقصد حرفها عن التركيز على قضاياها الاساسية .

لقد تصاعد في السنوات الماضية هوس الجري وراء السلاح لبلدان مجلس التعاون الخليجي وسار التنسيق العسكري بينها بخطى متسارعة . وقد واكبه دائماً تقوي هيمنة الامبريالية الامريكية على مؤسساتها وفعاليتها العسكرية منفردة ومجتمعة . وبرز ذلك من خلال ربط دول المجلس بشبكة دفاعات جوية وارضية متصلة بالقيادة المركزية لقوات التدخل السريع ، واستخدام أراضيها كمستودع دائم لترسانة السلاح التابعة لهذه القوات ، وعن طريق الاشراف الامريكي المباشر على القيادة العسكرية الخليجية الموحدة [وخاصة عبر طائرات الاواكس الامريكية الموجودة في السعودية] وعلى المناورات العسكرية المنتظمة لقوات المجلس ، المسلحة في الغالب باسلحة أمريكية ، وفي اجراء المناورات المشتركة بين هذه القوات وقوات التدخل السريع ، ومع قوات دول الناتو الاخرى . هذا عدا عن التواجد العسكري الامريكي المباشر سواء المعلن منه ، في القواعد العسكرية الامريكية الموجودة رسمياً في كل من عُمان والبحرين، أم «غير المعلن» والاكثر كثافة في السعودية على وجه الخصوص ، وفي البلدان الخليجية الاخرى ، والتحكم في مجمل شئونها العسكرية من اعمال التدريب والصيانة حتى رسم التوجهات وقيادة العمليات الحربية وغير ذلك . وفي حين ان الانظمة الرجعية في هذه البلدان قد راكمت طيلة الاعوام الماضية ترسانات ضخمة من شتى انواع الاسلحة والتكنولوجيا الحربية المتقدمة ، تهالكت لدى بروز أول تهديد لها على الولايات المتحدة للاحتماء بمظلتها العسكرية وقدمت لها مختلف التسهيلات والتزمت بتغطية نفقات «خدماتها العسكرية» .

ان حزبنا يشجب بشدة تمادي هذه الانظمة في الارتماء في احضان الامبريالية الامريكية والتفريط بأستقلال بلداننا الوطني ، ويطالب بألغاء كافة التسهيلات العسكرية الممنوحة للولايات المتحدة .

ويكثر في بلدان الخليج ، ولاغراض تضليلية ، التطبيل الدعائي والاعلامي الرسمي حول منجزات التعاون الاقتصادي والتشدق بالنجاحات الكبيرة في هذا الميدان . بيد أنه من سلسلة الاتفاقيات والاعلانات الاقتصادية التي تمت المصادقة عليها منذ [الاتفاقية الاقتصادية الموحدة] في مارس ١٩٨٣ ، لم ترى النور الا بنود محدودة منها . ويكفي ان نشير الى ان حجم التبادل التجاري بين بلدان المجلس لم يشكل سوى ٤٪ من اجمالي تجارتها الخارجية في العام ١٩٨٧ . وبالمقابل ظل القسم الاعظم من تجارتها وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية من نصيب الدول الرأسمالية المتطورة ، التي أحكمت قبضتها على مجمل مقومات الاقتصاد الوطني لهذه البلدان . وفي الميدان النفطي ، يظهر التنسيق المتزايد بين الدول الخليجية ، المتناغم مع سياسة الطاقة الامريكية ومخططات الاحتكارات النفطية ، والذي يشكل خطراً على وحدة وقوة الاوبك .

ومع ذلك ، فأن التمايز في المواقف والتوجهات بين دول المجلس قائم من قبل ، وتحتد الخلافات بين فينة واخرى، ولا تسلم العلاقات بينها من الازمات الشديدة وحتى الصدام المسلح ، كالذي وقع بين قطر والبحرين في عام ١٩٨٧ بسبب الصراع على جزيرة [فشت الديبل] ، مما يؤكد هشاشة هذا [التجمع التعاوني] .

ان الخلافات الحدودية التي لا زالت عالقة بين معظم دول الخليج تستغل بصورة سيئة من قبل الانظمة وتوظف بالضد من مصالح الشعوب ، وتستغل كغطاء لتغييب الديمقراطية وحقوق الانسان . ان

حزبنا إذ يحذر من خطورة استمرار هذه الاوضاع فهو يدعو الى حل سريع لتلك القضايا الحدودية العالقة .

ان المخاطر التي تجابه شعوبنا جسيمة والمهام بالغة التعقيد ، حيث التكالب الامبريالي المسعور على منطقتنا والتنسيق المتزايد بين انظمة دول مجلس التعاون الخليجي الرامي الى تدعيم وجودها وحرمان الجماهير من ابسط الحقوق الديمقراطية وضرب القوى الوطنية ، ومواصلة نهج استنزاف الثروات الوطنية والانتقاص من السيادة والاستقلال لبلداننا والارتهان بالمخططات الامبريالية على كافة الاصعدة . ولمواجهة ذلك ، يرى حزبنا انه أمسى من الملح والعاجل توطيد التنسيق بين القوى والمنظمات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والتقدمية في الخليج ، والارتقاء بأساليب العمل واستحداث الصيغ والاشكال الاكثر فعالية في النضال المشترك ، بما يتواكب ومستجدات الوضع وحجم المهام القائمة ، ومن اجل تحقيق اهداف شعوبنا في اخراج القوات العسكرية الاجنبية من المنطقة واحراز التحرر الوطني التام وانتزاع الديمقراطية السياسية .

الوضع في عموم المنطقة العربية

لقد مرت منطقتنا العربية بأحداث وتطورات سياسية بارزة خلال السنوات الخمس الماضية ، وتبلورت اتجاهات جديدة ، ومتناقضة للغاية ، في سياق الصراع المحتدم بين الامبريالية والصهيونية والرجعية من جهة وشعوبنا وحركة التحرر الوطني العربية من جهة اخرى ، وفي اطار الصراع الاجتماعي - السياسي داخل كل بلد عربي على حدة .

أنه ورغم الميول الايجابية التي اخذت تتقوى وتترسخ بقدر واضح في العالم ومناطقه المختلفة ، بفضل التفكير السياسي الجديد ونضال الشعوب وكافة قوى التحرر والتقدم والسلم في العالم ، ورغم انعكاسات ذلك البينة على منطقتنا ، غير ان هذه المنطقة بقيت تمثل احدى اشد المناطق تأزماً واكثرها قابلية للتفجر . وهذا عائد في الاساس الى شراسة الهجوم الامبريالي وسعة نطاقه ، واستمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية ، وتصاعد عدوانيتها وتعنتها ، وتنامي دور الرجعية العربية المتآمر والمتواطىء مع الامبريالية .

أن الهجوم الامبريالي على منطقتنا ، الذي ظل يزداد ضراوة وتظهر له تجليات جديدة وخطيرة ، قد استهدف ولا يزال ضرب حركة التحرر الوطني العربية واسقاط شعاراتها التحررية الوطنية والقومية وتصفية

القضايا المصيرية للشعوب العربية ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، وفرض كامب ديفيد واجهاض أي مقاومة لمشاريعها الاستسلامية ، وبسط سيطرتها التامة على المنطقة وثرواتها .

ولهذا الغرض قامت الامبريالية الامريكية بحشد اساطيل وقوات عسكرية هائلة في بحار وعلى أراضي الدول الموالية لها في المنطقة ، وطفقت تمارس تارة الارهاب السافر واستعراض القوة والتلويح بها وشن الاعتداءات المسلحة ضد القوى الوطنية والانظمة التي لا تروق لها ، وتارة الابتزاز السياسي والضغوط الاقتصادية والتخريب من الداخل وتنشيط القوى الرجعية والمتآمرة المحلية . وراحت الامبريالية تكثف من حربها النفسية وحملاتها الدعائية المغرضة ، القائمة على تزوير الحقائق و[خلط الاوراق] ، بغية تشويه الوعي ونشر البلبلة وزرع اليأس والاحباط في نفوس الجماهير ، وعملت بمختلف السبل على تغذية وتأجيج النعرات الطائفية والدينية والقومية والعرقية ، وسعت الى تعميق الخلافات والانقسامات داخل حركة التحرر الوطني العربية ، وفي كل فصيل ، لتمزيق وحدتها . وكان الحقل الاقتصادي واحداً من اخطر حلقات الهجوم الامبريالي واكثرها فعالية ، حيث تمكنت الامبريالية من ربط معظم البلدان العربية ، بما فيها ذات نظم وطنية ، بنسيج واسع من علاقات التبعية ، وخلق شرائح اجتماعية فيها ذات نفوذ كبير ومرتهنة بالرأسمال الاجنبي .

وقد توثق باضطراد ، التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ، والتي باتت تتمتع بكل الامتيازات الامريكية الممنوحة لاي عضو في حلف الناتو ، وتنامي الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لها، لابقائها قوة ضاربة في المنطقة وشرطي حراسة للمصالح الامريكية فيها، بل أن دور اسرائيل ضمن المخطط الامبريالي أصبح يتعدى ذلك

بكثير ليصل الى بلدان عديدة في افريقيا وامريكا اللاتينية .

وتجد الاوساط الحاكمة في اسرائيل في الدعم الامريكي غير المحدود لها عامل استقواء وتشجيع لاطلاق عربدتها وتحفيز شهيتها للتوسع والعدوان ضد البلدان العربية وقمع الجماهير الفلسطينية في الاراضي المحتلة والاستهجان بالقوانين الدولية ورفض أي حل سلمي عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط .

وتنخرط الرجعية العربية بمزيد من السفور في المخططات الامبريالية المعادية لشعوبنا ، ويزداد التنسيق بينها ، رغم الخلافات الواضحة بين بعض اقطابها ومحاورها ، وترتفع لذلك ولاسباب أخرى فعالية نشاطاتها ويتعزز ثقلها وميلان الكفة لصالحها ولصالح المخطط الامبريالي في المنطقة بوجه عام ، الذي بدا واضحاً مرات عديدة خلال السنوات الماضية . وقد تركزت جهود الرجعية العربية طوال الفترات الفائتة ، والتي كان للنظام السعودي دوراً بالغ الاهمية والخطورة فيها ، حول استرجاع مصر المثقلة بقيود كامب ديفيد الى الجامعة العربية ، والذي تكلل بالنجاح في مؤتمر القمة العربية الاخير المنعقد في الدار البيضاء ، وذلك ليس حرصاً على التضامن العربي المؤيد للمؤتمر الدولي الذي اصبح ضرورة حيوية في هذه المرحلة ، بل لتقوية مواقع الرجعية العربية بما يخدم التوجهات الامبريالية في فك الحصار عن نهج كامب ديفيد واستكمال حلقاته كما مارست الرجعية ضغوطاً هائلة على منظمة التحرير الفلسطينية لدفعها الى طريق الاستسلام والقبول بمختلف المشاريع والخيارات التصفوية والمشبوهة . وبذلت الانظمة الرجعية محاولات محمومة لحرف مجرى الصراع الدائر في المنطقة والتمويه على الخطر الرئيسي القائم فيها والمتمثل في التحالف الامريكي - الاسرائيلي ، وتهميش القضية الفلسطينية ، وتمكنت من تمرير عدد من القرارات

الخطيرة ، كدعم الكويت في قرارها المخزي بدعوة الاسطول العسكري الامريكي لحماية ناقلاتها النفطية ، الذي عنى اضفاء الشرعية على تواجده في الخليج وغير ذلك . كما لعبت الرجعية دوراً تخريبياً في لبنان استهدف ضرب الحركة الوطنية اللبنانية وتوريط سوريا واستنزاف طاقاتها ، واخذ النظام العراقي على عاتقه القسط الاكبر من هذا المخطط القذر . وسعت الانظمة الرجعية في المنطقة جهدها لمحاصرة الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني وتطويق آثارها وانعكاساتها ، وعملت على اجهاضها بكافة الطرق ، رغم التأكيدات الرسمية المنافقة التي لا تنقطع على تأييدها ودعمها .

ومقابل هذه الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية الشرسة ، بأبعادها وأهدافها البالغة الخطورة ، ظلت حركة التحرر الوطني العربية تعاني من سلبيات وصعوبات جدية ويعتريها الضعف والانكفاء في بعض مواقعها وتنهكها الصراعات والخلافات الجانبية وتشكو من تقادم صيغ العمل المشترك وضعف التنسيق ونقص الديمقراطية في العلاقات بين فصائلها المختلفة . ولهذه الاسباب وغيرها ، بدت حركة التحرر الوطني العربية في أوقات كثيرة في موقع دفاعي ، بل وعاجز احياناً عن القيام بفعالية عالية بالدور المناط بها ، بما يتواكب وحجم المسئوليات الشاخصة أمامها . ومع ذلك فأنه لا ينبغي التقليل من أهمية النجاحات والمكتسبات التي حققتها وتحققها الحركة في خضم الصراع المحتدم في هذه المنطقة ، ولا يمكن تجاهل ارادة النضال وروح الصمود والمقاومة لدى شعوبنا وقواها التحررية ، والتي أفلحت حتى الآن في كبح تقدم المخطط الامبريالي والحؤول دون تحقيق أهدافه الرئيسية وافشال العديد من مشاريعه ومؤامراته .

ان راية الكفاح من أجل الانعتاق الوطني والقومي وفي سبيل تحرير

الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتصفية كافة اشكال الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية للامبريالية ، لا تزال مرفوعة في مختلف ارجاء المنطقة العربية ، بل ويتخذ هذا الكفاح نماذج متقدمة من المجابهة والتصدي البطوليين في بعض اجزائها . ويترافق هذا النضال الوطني التحرري ويترابط ترابطاً لا ينفصم بالنضال الديمقراطي آلذي اخذ يقفز الى واجهة الحياة السياسية والاجتماعية في البلدان العربية ، ويصبح سمة مميزة لهذه المرحلة من تطورها .

فخلال الاعوام الماضية شهد العديد من البلدان العربية هبات وانتفاضات جماهيرية عارمة احتجاجاً على تردي الاوضاع المعيشية ومن اجل لقمة العيش والحياة الكريمة وضد العسف والقهر والظلم الاجتماعي ، ورداً على الاذعان للامبريالية ولأملاءات مؤسساتها المالية الاحتكارية ، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وتختمر داخل بلدان عربية اخرى عمليات مشابهة لذلك .

ان هذا النضال السياسي ـ الاجتماعي قد نشأ على تربة التمايز الطبقي الحاد الناجم عن تعمق العلاقات الرأسمالية وترسخها في معظم المجتمعات العربية خلال العقد ونيف الماضي ، وتفاقم تناقضات التطور الرأسمالي المتسارع والمتلازم بتبعية اقتصادية شديدة للنظام الرأسمالي العالمي ، وبمهادنة وارتهان سياسي للامبريالية في اغلب الاحيان ، والمقترن بقمع سلطوي قاسي وغياب الحريات الديمقراطية وسيادة انظمة الحكم الفردية والفئوية الضيقة . انه وفي ظل هذا الواقع ، امسى نضال الشعوب العربية ، الوطني والديمقراطية على حد سواء ، يكتسب اكثر فأكثر طابعاً اجتماعياً ، وأضحت مهام التحرر الوطني والتطور المستقل تتشابك بقوة بقضايا الديمقراطية والتحرر الاجتماعي . وهذا ما يثبته

سير الاحداث في المنطقة ، حيث باتت تلك النماذج المسخ للتطور الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي والتي الحقت الضرر الفادح بالمصالح الوطنية والقومية وشددت من معاناة الجماهير الشعبية ، تواجه مأزقاً حقيقياً وتجابه برفض ومقاومة شعبية متنامية باضطراد .

أنه ونتيجة لذلك ، وكحصيلة مباشرة وطبيعية لنضال الشعوب ، اخذ يبرز ويتقوى في العديد من البلدان العربية وبدرجات متفاوتة ، ميل نحو [التعددية السياسية] واشكال مختلفة من الممارسة الديمقراطية . ويعد ذلك مكسباً هاماً للشعوب ، وللجماهير الكادحة وقواها الثورية قبل غيره ، يقتضي صيانته وتشديد النضال من اجل تجذيره وفي سبيل اطلاق الحريات الديمقراطية والسياسية على اوسع نطاق في بلدان المنطقة كافة .

ان الحدث السياسي الابرز في المنطقة خلال السنوات الماضية كان دون شك انتفاضة الشعب الفلسطيني البطولية في الاراضي العربية المحتلة ، والتي مثلت ذروة لمجمل النضالات المشرفة والشاقة لهذا الشعب الباسل وعلامة بارزة في كفاح الشعوب العربية من اجل الانعتاق والحرية . وبقدر ما وجهت هذه الانتفاضة العملاقة ضربة موجعة لمشاريع الاحتلال وللمخطط الامبريالي في المنطقة بصفة عامة ، ولمؤامرات القوى الرجعية المتواطئة معه ، بقدر ما امدت حركة التحرر الوطني العربية بقوة دفع جديدة وهائلة وخبرات ثورية غنية ، ولكن وضعت امامها ايضاً مسئولية كبرى ، تتمثل في توفير كل وسائل الاسناد والتضامن الفعالين للانتفاضة وحمايتها وتدعيم مسيرتها حتى بلوغ اهدافها النهائية .

لقد قطعت الانتفاضة حتى الآن درباً طويلاً ومجيداً وهي لا تزال في اوج عطائها وحيويتها وعنفوانها الثوري ، ولم تفلح كل عمليات القمع

الدامي والاساليب الوحشية التي تمارسها سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين وغلاة المتطرفين الصهاينة ، في كبح جماحها واطفاء جذوتها .

وقد افرزت الانتفاضة مبكراً آليتها الداخلية الخاصة ، ذات الطابع الشعبي والابعاد الديمقراطية العميقة ، والتي ضمنت لها ليس فقط الاستمرار ، بل والتحول الى نمط حياة للشعب باسره . ومنذ مراحلها الاولى اسقطت الانتفاضة جميع الخيارات المشبوهة ، من [الخيار الاردني] الى [الحكم الذاتي] وغيره ، ولن تلقى مقترحات شامير حول اجراء الانتخابات في ظل الاحتلال ومناورات الامبريالية الامريكية وضغوطاتها ، الهادفة الى اجهاض الانتفاضة غير هذا المصير .

ان هذه الانتفاضة قد اشاعت مناخاً سياسياً جديداً في المنطقة ، تبدلت اثره الكثير من الحقائق والموازين القائمة فيها . وهذا ما وجد له انعكاساً واضحاً في قرارات القمتين العربيتين الاخيرتين [في الجزائر والدار البيضاء] ، التي اتت في مجملها لصالح الانتفاضة وحركة التحرر الوطني العربية . كما استطاعت ان تحشد حركة تضامن عربية ودولية لا مثيل لها مع القضية الفلسطينية ، وان تفرض هذه القضية بقوة على المجتمع الدولي وفي صدارة جدول اعماله .

وقد شكلت القرارات الناضجة والجريئة للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، انجازاً كبيراً للانتفاضة ، والتي بدورها اسهمت اسهاماً جدياً في دفع مسيرة الكفاح الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة وخارجها ، وفي تشديد الخناق على اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وتجنيد الشرعية الدولية لخدمة الحق الفلسطيني . وكان الاعتراف السريع والواسع في العالم بأعلان استقلال الدولة الفلسطينية ، مؤشراً عاماً على الانعطاف الذي طرأ لصالح هذا الحق .

ونتيجة لهذا كله ، أخذت الظروف تنضج بسرعة لعقد المؤتمر الدولي

بشأن الشرق الاوسط ، الذي بات يحضى بتأييد دولي كاسح ، مستثنى منه التعنت الاسرائيلي والمراوغة الامريكية . ومما لا شك فيه ان التحركات المكثفة والجهود المخلصة والحثيثة للاتحاد السوفييتي ، والتي جاءت في اطارها الزيارة الهامة التي قام بها مؤخراً وزير الخارجية السوفييتي ادوارد شيفاردنادزه للمنطقة ، لعبت وتلعب دوراً فائق الاهمية في هذا الاتجاه .

ان مواصلة الانتفاضة الباسلة والتحرك السياسي الفلسطيني النشط ، المدعوم من قبل كافة قوى التحرر والتقدم في المنطقة ، وتأمين التضامن العربي المساند له ، والمعزز بتضامن فعال من جانب الدول الصديقة ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية ، وكافة المناصرين للحق الفلسطيني في العالم ، كفيل بارغام اسرائيل والولايات المتحدة على الانصياع للارادة الدولية والقبول بصيغة المؤتمر الدولي كأسلوب لحل مشكلة الشرق الاوسط حلاً عادلاً وشاملاً يكفل للشعب الفلسطيني حقوقه كاملة ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، وذلك بحضور كل اطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول دائمة العضوية في مجلس الامن .

ان حزبنا يحيي بحرارة الانتفاضة الشجاعة للجماهير الفلسطينية ، وينحني اجلالاً لشهدائها ، ويعلن مجدداً عن تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني في كفاحه البطولي من اجل انتزاع حقوقه الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد . كما يؤكد حزبنا على تأييده لاعلان استقلال الدولة الفلسطينية .

ويشكل نضال الشعب اللبناني وقواه الوطنية والتقدمية رافداً هاماً لحركة التحرر الوطني العربية ، وتبرز جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية

كظاهرة مشرقة في النضال العربي التحرري المعاصر ، حيث يواصل المقاومون الابطال عملياتهم الجسورة ضد الاحتلال الاسرائيلي للجنوب وصنائعه المحليين مقدمين أمثلة رائعة في التضحية والشجاعة ، ومنزلين أقسى الضربات وأفدح الاضرار بقوات الاحتلال وعملائه .

وفي موازاة ذلك ، تخوض القوى الوطنية اللبنانية ومعها الاغلبية الساحقة من جماهير الشعب نضالاً عنيداً من اجل التغيير الديمقراطي وهدم البنية السياسية ـ الطائفية الشائخة ، والتي اصبحت خطراً على لبنان ووحدته واحد المصادر الرئيسية لازمته المزمنة ، وفي سبيل الاصلاح الجذري للنظام السياسي .

لقد تعرض لبنان طيلة السنوات الماضية لهجوم امبريالي ـ صهيوني ـ رجعي شرس استهدف ليس فقط الشعب اللبناني ووحدته وتحرره وضرب قواه الوطنية بل وحركة التحرر الوطني العربية بأكملها . وقد دخلت الازمة اللبنانية في السنة الاخيرة منعطفاً خطيراً ، بقيام حكومة عسكرية بجانب الحكومة الشرعية وما تلاه من تصعيد عسكري وأمني أهوج قامت به تلك الحكومة بقيادة عون وبايعاز من الامبريالية واسرائيل وبدعم مباشر وقذر من قبل النظام العراقي على وجه الخصوص . وقد تسترت هذه الحكومة والرجعية اللبنانية من ورائها على حملتها العدوانية وأهدافها المشبوهة بمختلف الشعارات المضللة وعملت ولا تزال على عرقلة المساعي الرامية لتطويق الازمة وانهائها .

أن حزبنا يمجد بطولات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ويحيي صمود وتصدي الجماهير في الجنوب ، ويؤكد على تضامنه الحار مع الشعب اللبناني وقواه الوطنية ، ومن بينها الحزب الشيوعي الشقيق ، في نضاله الباسل من أجل لبنان حر وديمقراطي عربي موحد .

لقد اصيب السودان مؤخراً بنكبة خطيرة ، ونفذ بحق الشعب

السوداني جريمة جديدة . فقد تضافرت قوى الرجعية ، الداخلية والخارجية ، لتطيح بالحكومة الشرعية والتجربة الديمقراطية بأنقلاب عسكري . وباشر العسكر حكمهم بحل الاحزاب ومصادرة جميع الحقوق والمكتسبات الديمقراطية للشعب ، وتنظيم حملة قمع شرسة بحق القوى الديمقراطية .

وقد جاء هذا الانقلاب في وقت أخذ فيه التيار الديمقراطي وتيار وحدة السودان يحقق انتصارات هامة ، وظهرت آفاق نحو اجراء اصلاحات ديمقراطية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وحل مشكلة الجنوب حلاً سياسياً ، وانه بقدر ما سلط هذا الانقلاب الضوء على خطورة المراوغة والتردد الذي كان يمارسه اليمين السوداني القائم على رأس السلطة وما خلفه من مبررات للقيام بانقلاب يميني ، بقدر ما فضح النهج التآمري للرجعية السودانية والعربية خصوصاً مصر والسعودية والامبريالية العالمية وضيقها بأية ممارسة ديمقراطية وأية محاولة للتوجه المستقل .

أن الشيوعيين في السعودية يعربون عن أعمق تضامنهم مع الشعب السوداني والحزب الشيوعي السوداني الشقيق وجميع القوى الديمقراطية في السودان . ويطالب حزبنا بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، ومن بينهم الرفيق ابراهيم نقد وبقية الرفاق . وكلنا ثقة بقدرة الشعب السوداني المناضل على تجاوز هذه المحنة ، وان مصير هذا النظام العسكري لن يختلف عما آل اليه نظاما نميري وعبود .

وتتابع اليمن الديمقراطية نهجها التقدمي ومن أجل اجراء التحولات العميقة في المجتمع لصالح الكادحين، وذلك رغم الصعوبات والتعقيدات المختلفة، وتقاوم بدأب شتى الدسائس والضغوطات المحمومة من جانب الامبريالية والرجعية، وخاصة الرجعية السعودية،

والتي تستهدف التجربة الثورية فيها. كما تواصل اسهامها النشط، بجانب سائر قوى التحرر والتقدم في المنطقة، في صد المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي ونصرة القضايا العربية العادلة، وفي سبيل توطيد السلام في منطقتنا.

وتبقى سوريا صامدة في وجه المؤامرات الامبريالية والصهيونية والرجعية، وتستمر في مقاومتها لاعمال التخريب والتهديد ونشاطات الابتزاز السياسية والاقتصادية، الرامية الى محاصرتها وفرض العزلة عليها واضعاف مواقعها وحرف نهجها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية.

ورغم الحملات المسعورة، بما فيها الاعتداءات المسلحة الغاشمة، التي تعرضت لها الجماهيرية الليبية من جانب الولايات المتحدة وبقية الدول الامبريالية، والتي تصدى لها الشعب الليبي ببسالة وقوبلت بأشد الادانة والاستنكار في المنطقة والعالم، تابعت ليبيا خطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية ومقاومة مؤامراتها ضد شعوبنا.

وشهد الاردن مؤخراً هبة شعبية عارمة من أجل الخبز والديمقراطية، وردا على رضوخ الحكومة الاردنية لوصايا صندوق النقد الدولي، واحتجاجا على اعمال القمع ومصاردة الحريات العامة والحرمان من تشكيل الاحزاب والتدخل في النقابات، التي مارستها الحكومات الادرنية المتعاقبة.

إننا نحيي نضال الشعب الاردني، ونؤكد على تضامننا التام مع الحزب الشيوعي الاردني الشقيق والحركة الوطنية الاردنية، ونطالب بالافراج فوراً عن جميع الرفاق الشيوعيين وسائر المعتقلين السياسيين.

وجرت في الجزائر عمليات بالغة الاهمية، بالشروع نحو دمقرطة الحياة السياسية واعتماد [التعددية السياسة]، والذي جاء ثمرة النضال المثابر للجماهير الجزائرية وقواها الوطنية، ومن بينها حزب الطليعة

الاشتراكية في الجزائر الشقيق. وان توطيد هذه المسيرة سيكون في مصلحة الجماهير الواسعة وخدمة قضايا التحرر والتنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي في الجزائر والمنطقة.

ويخوض الشعب المصري نضالا دؤوبا ضد كامب ديفيد وتبعاته ومن أجل تصفية كافة اشكال التبعية للامبريالية. وتناضل الجماهير في تونس والمغرب باصرار في سبيل المطالب المعيشية وحماية مكتسباتها الحياتية والديمقراطية.

ان حزبنا، الحزب الشيوعي في السعودية، يعلن عن تضامنه الكامل مع كفاح الشعوب العربية الشقيقة كافة وقواها المناضلة في كل مواقعها، من أجل التحرر الوطني والقومي وفي سبيل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وصون السلام في منطقتنا والعالم.

وتمر قضية الصحراء الغربية بتطورات ايجابية تتمثل في المفاوضات الجارية بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو تحت اشراف الامم المتحدة. وتنفتح الافاق نحو حلها سلميا يراعي مصالح الطرفين وفق قرارات الامم المتحدة وعن طريق الاستفتاء.

ان من ابرز التطورات التي شهدتها منطقتنا في الآونة الاخيرة هو تزايد التكتلات الاقليمية فيها. فالى جانب مجلس التعاون الخليجي، قام تجمعان آخران: مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي العربي. وقد أثار نشوؤهما طائفة من التساؤلات المبررة لدى شعوبنا وقواها الوطنية، وخصوصا في ضوء التجربة غير المشجعة لمجلس التعاون الخليجي، حول اهدافهما الحقيقية ومغازي توقيت اعلانهما وانعكاسات ذلك على الوضع السياسي في المنطقة وموازين القوى فيها، وحول موقع الجماهير ودورها فيهما.

انه ما من شك في الحاجة الماسة والفعلية للبلدان النامية، وبضمنها

البلدان العربية، في التجمع والتعاون الاقتصادي الاقليمي، وذلك ليس فقط استجابة للميل العام الجاري في العالم، وللمقاومة الاكثر فعالية للنشاطات الاستعمارية الجديدة للامبريالية وتكتلاتها الاقتصادية الضخمة وشركاتها فوق القومية، بل ولاعتبارات عديدة تتعلق بالخصائص الداخلية المميزة لهذه البلدان ايضا. وان التعاون الاقتصادي والاقليمي العربي، اذا ماوضعت في أساسه مصالح الشعوب وقضاياها الجوهرية واحترمت فيه حقوقها الديمقراطية والانسانية، وبنى على اساس ديمقراطي معاد للامبريالية والصهيونية، فانه سيشكل دون ريب خطوة هامة نحو وحدة الشعوب العربية.

لقد وضع كلا التجمعان الجديدان، في اهدافهما المعلنة، التعاون الاقتصادي في المقام الاول. بيد انه ليس من الصعب رؤية الدوافع والاعتبارات السياسية قبل كل شيء، وحتى العسكرية، الكامنة وراء انبثاق مجلس التعاون العربي بوجه خاص. فعدا عن المصالح السياسية المباشرة والواضحة لكل نظام على حدة في الدول الاربع المنضوية تحت لوائه، هناك الطموح في شغل موقع القيادة في المنطقة ومزاحمة مجلس التعاون الخليجي. ولعل هذا ما اثار قلق السعودية من البدء منه. وهناك الرغبة في عزل سوريا والضغط عليها، وكذلك اليمن الديمقراطية. وبشكل عام فان التوجهات الرئيسية لهذا التحالف ترمي الى تدعيم تيار كامب ديفيد في المنطقة واضعاف مواقع حركة التحرر العربية، وتجلب الضرر لقضية التضامن العربي المعادي للامبريالية والصهيونية.

ان حركة التحرر الوطني العربية تواجه اليوم جملة من المهام الكبرى والمتشابكة. فألى جانب قضايا التحرر الوطني والقومي، تبرز الى المقدمة قضية النضال من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحماية المصالح الحياتية للجماهير. وفي ظل ماتشهده منطقتنا ـ بسبب نهج الدول

الامبريالية واسرائيل وبعض الانظمة الرجعية - من سباق مسعور وراء السلاح وتكدس هائل لمختلف أصنافه، بما فيها الكيماوية والصاروخية والنووية وامتلاك تكنولوجية صنع الصواريخ وغير ذلك، ومايشكله من تهديد لشعوبنا وخطر جدي على الامن والسلام في المنطقة والعالم أجمع، وتظهر مسألة النضال من أجل ايقاف هذه العملية ونزع السلاح الشامل من منطقتنا وابعاد شبح الحرب عنها واعلانها منطقة سلام كمهمة من الدرجة الاولى أمام شعوبنا وقواها التحررية.

أنه وفي ضوء ذلك، ولكي تتمكن حركة التحرر الوطني العربية من الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة عالية يقتضي بصورة عاجلة تعزيز التنسيق والتحالف بين مختلف فصائلها وايجاد الصيغ العملية والفعالة للنضال المشترك وتجاوز الخلافات الثانوية بينها، التي تستنزف امكاناتها. ويتطلب في الوقت الراهن العمل على تطبيع العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وتعميق التحالف بينهما. وان التوصل الى اطار جبهوي عريض وفعال يضم مختلف القوى المناضلة في المنطقة بشتى اتجاهاتها وميولها، قائم على اسس ديمقراطية واضحة وراسخة، ولف الجماهير العربية حوله وتعبئة طاقاتها الثورية الهائلة، وتوطيد التحالف مع قوى العملية الثورية العالمية، وبالاخص مع الاتحاد السوفييتي، كفيل بدفع مسيرة الكفاح العربي من أجل التحرر والديمقراطية. ويستلزم اليوم أكثر من أي وقت مضى رفع مستوى التضامن مع كفاح كل شعب عربي وقواه الوطنية ضد العسف والقمع وانتهاكات حقوق الانسان وفي سبيل الحريات السياسية والعامة.

ان الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية لعبت وتلعب دورا بالغ الاهمية ضمن حركة التحرر الوطني العربية وداخل بلدانها. ويستدعي في الوقت الحاضر تقوية عرى التضامن والتحالف الكفاحي

بينها. وتبرز الانقسامات والخلافات الداخلية التي تعيشها بعض الاحزاب الشقيقة في المنطقة، كأحد العوائق الرئيسية في ذلك، والتي تترك آثارا سلبية خطيرة على نضال شعوبنا وقضية الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وعلى وحدة الحركة الثورية الديمقراطية في بلداننا. اننا نناشد الرفاق في هذه الاحزاب بذل المزيد من الجهد لتجاوز هذه الوضعية الاليمة.

ان حزبنا، الحزب الشيوعي في السعودية، سيظل ابدا مخلصا لقضايا التحرر الوطني والقومي لشعوبنا، سيبقى مناضلا دؤوبا بجانب سائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية في الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي وصيانة السلام في منطقتنا والعالم.

الوضع الدولي

أيتها الرفيقات . . ايها الرفاق

ان تحولا هاما وجديا طرأ على الوضع العالمي خلال السنوات الخمس الماضية، فمحل المجابهة و [الحرب البادرة] والتصعيد الموتور لسباق التسلح والتأزم الشديد في العلاقات الدولية، التي كانت تطبع النصف الاول من الثمانينات، والتي وقفت وراؤها الاوساط الاكثر عدوانية وتهورا في الدول الامبريالية، وبالاخص في الولايات المتحدة الامريكية، بتطلعاتها الامبراطورية وسعيها الارعن لكسر التوازن الاستراتيجي وتحقيق التفوق العسكري، أخذ يتعزز شيئاً فشيئاً الانفراج في العالم ويتحسن المناخ الدولي، وراحت النزعات الايجابية تشق لنفسها بعناد، عبر شتى التعقيدات والتناقضات العميقة، الطريق في السياسة العالمية والعلاقات بين الدول، وتوطد دور ومكانة الامم المتحدة وانفتحت افاق رحبة لحل النزاعات الاقليمية، التي كانت ولوقت قريب تبدو مستعصية. ولانغالي اذا قلنا انه ترتسم أمامنا اليوم الملامح العامة لحقبة تاريخية جديدة من التطور العالمي، قوامها التداخل والترابط الذي لاسابق له بين الدول والمنظومات العالمية والاقليمية وتشابك مصالحها،

رغم التضاد القائم بينها، والنزوع نحو التعاون الدولي الواسع لمجابهة المخاطر التي تهدد العالم أجمع وتحدق بمصير الحضارة الانسانية، وبالدرجة الاولى ابعاد شبح الكارثة النووية وحل المعضلات الشمولية الاخرى. وان ولوج عالم العصر النووي وبروز خطر الفناء الشامل للوجود البشري قد فرض مسألة الحفاظ على البقاء في مقدمة القضايا العالمية الملحة، وحتم حصر الصراع بين النظامين الاجتماعيين ـ السياسيين العالميين الرأسمالي والاشتراكي على الميدان السلمي. وينشأ في ضوء ذلك واقع جديد أمام العملية الثورية العالمية تكتسب في ظله مضامين واتجاهات جديدة، ويجري تطورها وارتقائها عبر تعقيد وتناقض شديدين، وتنجذب باستمرار الى صف القوى الرئيسية المحركة لها قوى جديدة تناضل من أجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي وضد الامبريالية والتسلط والعدوان والرجعية.

وقد ارتبط هذا الانعطاف في الوضع الدولي والعمليات المرافقة له الى حد بعيد بالتطورات العاصفة التي شهدها الاتحاد السوفياتي منذ منتصف الثمانينات حيث دشن اول بلد اشتراكي في العالم، اوسع واعمق عملية تجديد استهدفت القضاء على البيروقراطية وإزالة التشويهات والسلبيات والكوابح عن طريق التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي، التي تراكمت طيلة السنوات الماضية، واجراء عملية تحويل جذرية لمجمل مناحي الحياة الاجتماعية ومنح الاشتراكية مزيدا من الحيوية والديناميكية والجاذبية وابراز طابعها الديمقراطي والانساني. وفي سياق ذلك قام الحزب الشيوعي السوفيتي بمراجعة نقدية جريئة لنظرية وممارسة البناء الاشتراكي ولنشاط الحزب وتوجهاته الداخلية والخارجية على حد سواء وصاغ نهج [البيرسترويكا] والتفكير السياسي الجديد.

ان [البيرسترويكا] الثورية واشاعة الديمقراطية و[الغلاسنست] قد

احدثت تحولا عميقاً في المجتمع السوفييتي، وحققت حتى الان نجاحات وانتصارات ملموسة وهامة في العديد من الميادين، بيد انه يتولد في مجراها ايضا، شأنها في ذلك شأن اية عملية ثورية، مشاكل وصعوبات لا حصر لها في الحقل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وعلى صعيد القضايا القومية، بعضها من مخلفات الماضي، والاخرى ذات طبيعة معاصرة ناجمة عن عملية التحديث والصراع بين القديم والجديد.

ويجري من جراء ذلك في المجتمع صراع حول القضايا المحورية لاعادة البناء تتركز بالاساس حول النسق المنشود للاشتراكية ووسائل وأساليب ووتائر انجازه.

لقد حاولت الامبريالية منذ البدء تصوير عملية [البيرسترويكا] في الاتحاد السوفياتي على انها تراجع عن الاشتراكية، وعكفت على توظيف ذلك في حربها النفسية والايديولوجية، وهي تعمل اليوم على استغلال الصعوبات المحيطة بهذه العملية لاثبات فشل الاشتراكية كنظام اجتماعي. ورغم ذلك فقد مارست [البيرسترويكا] تأثيراً كبيراً على الصعيد الدولي وفي مجرى الاحداث العالمية، وبقي حضورها واضحا وقويا في المنتديات والفعاليات السياسية وفي الصراع السياسي في العديد من البلدان والمناطق، كما أثرت ايجابيا على نضال الشعوب من أجل التحرر والديمقراطية ودعمت من نضال الحركة العمالية والحركات الديمقراطية الجماهيرية في العالم.

ان حزبنا اذ يجدد تأييده لنهج [البيرسترويكا]، ويرى فيها ضرورة ملحة وحاجة موضوعية لتقدم الاشتراكية وازدهارها، فانه يؤكد على الاهمية القصوى لتشديد النضال ضد الدعايات المغرضة التي تروجها الامبريالية العالمية ووسائل اعلامها ضد النظام الاشتراكي والتصدي لحملات الافتراء والتضليل والتشويه المعادية للشيوعية والسوفييت.

لقد جاء التفكير السياسي الجديد، الذي تقوم عليه السياسة الخارجية السوفييتية، كإمتداد [للبريسترويكا] ومكمل لها، وكفلسفة لفهم ومعالجة قضايا عصرنا النووي وأساس لاعادة بناء العلاقات الدولية برمتها. فعلى قاعدته وانطلاقا من المعايير الانسانية العامة التي يستند اليها، وضعت سلسلة من المبادرات السلمية الهامة، تأتي في مقدمتها المبادرة الكبرى التي أطلقها الرفيق ميخائيل غورباتشوف في يناير ١٩٨٦ الرامية الى تصفية سلاح الابادة الشاملة على مراحل حتى نهاية القرن واقامة العالم الخالي من الاسلحة النووية، والمبادرات الاخرى على صعيد نزع السلاح الكيمياوي والبيولوجي وخفض القوات والاسلحة التقليدية ووقف التجارب النووية وغير ذلك، والتي دعمت جميعا بأفعال ملموسة وعمل دائب ونشط لاجل تحقيقها عالميا. كما صيغت على قاعدة التفكير الجديد مبادىء النظام الشامل للامن الدولي كضمانة للحفاظ على الاستقرار والامن في ظروف نزع السلاح.

التفكير السياسي الجديد يهدف في نهاية المطاف الى بناء عالم آمن خال من الحروب والعنف وتخليص البشرية من مظاهر الفاقة والجوع والمديونية ووضع حد للاستغلال والجشع واللصوصية الامبريالية واعادة بناء العلاقات الدولية على اساس ديمقراطي عادل يضمن للشعوب حرية الاختيار لطريق تطورها المستقل. ويتجلى من خلال ذلك كله الجوهر السلمي والانساني للاشتراكية، ويتأكد مرة اخرى ان النظام الاشتراكي بالذات هو حامل لواء السلام والحرية والتقدم الاجتماعي في العالم.

لقد أخذ التفكير السياسي الجديد يشق طريقه بثبات الى عقول وأفئدة الملايين من البشر ويفعل فعله الملموس في هدم القوالب والمفاهيم المغلوطة وتصحيح الفهم لعالمنا المعاصر وقضاياه الشائكة وفتح السبيل لايجاد الحلول الناجعة لها. وأمست الارادة الخيرة للاتحاد السوفييتي

ومبادراته السلمية تحظى بمزيد من التفهم والاحترام والتأييد في مختلف القارات وفي أوساط سياسية واجتماعية متزايدة الاتساع، مما عزز وقوى الجبهة المناهضة للحرب في العالم. وكان من ابرز انتصارات هذا النهج حتى الان ابرام الاتفاقية الخاصة بتصفية الصواريخ المتوسطة والاقل مدى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية في ديسمبر ١٩٨٧. ومثل هذا الحدث أهمية تاريخية، حيث جرى ولأول مرة التخلص من جيلين كاملين من اسلحة الابادة الشاملة في ترسانة البلدين. وقد رحب حزبنا كما سائر قوى الخير والسلام في العالم، أحر ترحيب بهذا الانجاز الكبير.

ويواصل الاتحاد السوفييتي سياسته الخارجية الحرة، سواء على صعيد الامم المتحدة أم من خلال لقاءات القمة العديدة مع القادة الغربيين وكذلك الاتصالات المتعددة مع الادارة الامريكية الجديدة، بهدف ترسيخ الانفراج وتثبيته باجراءات ملموسة. وشكل لقاء القمة السوفييتي الصيني في مايو الماضي حدثاً دولياً بالغ الاهمية ليس فقط لقضية السلام والامن الدوليين، بل ولخدمة ونصرة نضال الشعوب كافة.

ان هذه النجاحات والانتصارات البينة للتفكير السياسي الجديد ولكافة قوى السلام والخير في العالم، والاتجاهات الايجابية الناشئة عنها في الحياة الدولية لا تزال تتهدد وتصطدم بمقاومة ضارية من قبل بعض الاوساط المتنفذة في الولايات المتحدة وبلدان الناتو الاخرى وبالدرجة الاولى ممثلي المجمع الصناعي الحربي وانصار المذاهب العسكرية وقادة الطغم المالية والشركات فوق القومية، الذين يضعون مصالحهم الانانية فوق كل اعتبار، والذين لا يزالون يبذلون قصارى جهودهم لتخريب عملية نزع السلاح وتقويض الانفراج وتوتير الاجواء الدولية. حيث تستمر هذه الاوساط في مراهنتها على القوة لتحقيق أهدافها العدوانية

وتعلن عن تمسكها بمبدأ الردع النووي وتصر على تحديث الاسلحة النووية القصيرة المدى لحلف شمال الاطلسي وتعمل بكافة السبل على عرقلة مفاوضات نزع السلاح وحل النزاعات الاقليمية. ويتضح ذلك من سلوك الادارة الامريكية الجديدة التي تميل حتى الان الى التشدد والمناورة والتعدد عن المبادرات السلمية السوفياتية ومحاولة التنصل عن الاتفاقيات السابقة وعدم الوفاء بالتزاماتها.

ان هذه الاخطار الحقيقية على السلام العالمي المتولدة من صلب الامبريالية تقتضي اوسع تكاتف دولي لكل القوى المحبة للسلام، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي وبقية دول المنظومة الاشتراكية، وسائر قوى العملية الثورية العالمية، بما فيها الحركات الجماهيرية الواسعة المناهضة للحرب في مختلف القارات وكذلك الاوساط العقلانية ذوي الحس السليم داخل الدول الامبريالية، من أجل لجم تلك القوى المغامرة وتوطيد الانفراج وصيانة السلام في العالم.

وتتخبط الرأسمالية العالمية في ازمتها العامة، وتعجز كافة المحاولات عن التخفيف من وطأتها، حيث يشتد الاضطراب الداخلي للاقتصاد وتتعمق الازمات البنيوية والدورية ويزداد تشابكها وتتباطأ وتائر النمو وتنتشر الافلاسات، وتتحول البطالة والتضخم الى امراض مزمنة، ويتسع بشكل خطير نطاق العجز والمديونية الحكومية وتحمل الهزات العنيفة والمباغتة للنظام المالي ـ النقدي في طياتها نذير الازمات الكبرى. وفي حين تعطي الثورة العلمية ـ التقنية زخما هائلا لتقدم قوى الانتاج، فانه يلازمها، في ظل الراسمالية وسيطرة المجمع الصناعي ـ الحربي، نمو سريع ومخيف لوسائل الدمار الشامل، وتعمل باستمرار على مركزه الثروات وراس المال في يد حفنة ضيقة من المجتمع، وتدفع بمزيد من الشغيلة والمبدعين الى جيش العاطلين عن العمل. وتشتد هيمنة رأسمالية

الدولة الاحتكارية والطغم المالية على شتى مقومات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويبرز الدور الخطير للمجمعات الصناعية الحربية في عسكرة الاقتصاد والسياسة على حد سواء وتصاعد النزعة العدوانية والرجعية السياسية للامبريالية، وخصوصا الامريكية. وينظم الرأسمال الاحتكاري هجومه المكثف على مصالح الشغيلة ومكتسباتها الحياتية والديمقراطية ويمارس التخريب الاهوج للطبيعة والتلويث الواسع للبيئة.

ويحتدم الصراع والمنافسة الضاربة على اسواق التصريف ومصادر الخامات وفي مجالات التفوق العلمي ـ التقني بين المراكز الرئيسية الثلاثة للرأسمالية [الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية]، وتبرز الى جانبها في مناطق عدة مراكز جديدة، وتتعمق في ذات الوقت الفجوة في مستويات التطور بين الدول الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية.

وتخوض الطبقة العاملة ومعها جماهير غفيرة في البلدان الرأسمالية نضالا صلبا ضد الاحتكارات وسلطتها من أجل حماية مكتسباتها المعيشية والديمقراطية وتعميقها وتنظم لذلك الاضرابات والمظاهرات الحاشدة وشتى اشكال الاحتجاج. وتعمل الاحزاب الشيوعية والعمالية بدأب على قيادة هذا النضال وللدفاع عن المصالح الجذرية للحركة العمالية، وفي سبيل تعزيز دورها السياسي في المجتمع وتذليل الصعوبات المختلفة التي تجابهها. وتظهر الاهمية الكبرى للحركات الديمقراطية الجماهيرية، والتي تلعب فيها الحركة العمالية وقواها الثورية دورا بارزا في النضال من أجل السلام وضد النزعة العسكرية والعدوانية للامبريالية وفي سبيل حماية البيئة وضد التفرقة العنصرية والقومية.

وتواصل الامبريالية العالمية وخاصة الامريكية نهجها التسلطي ازاء البلدان المتحررة وتستمر في مغامراتها المتهورة وعرضها للقوة والتهديد بها

بهدف فرض الهيمنة والوصاية السياسية والاقتصادية عليها، وتبدي استعداد دائم للعدوان السافر ضد الشعوب والتدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة. هكذا كان ولايزال سلوك الامبريالية الامريكية تجاه بلدان الشرق الاوسط وأفغانستان وكمبوديا ونيكاراغوا وبنما وغرينادا وهاييتي وغيرها.

ومع ذلك فان التحسن في المناخ الدولي قد انعكس بوضوح على الاوضاع القائمة في مناطق العالم النامي وعلى النزعات الدائرة فيها، والتي تدفع ثمنها الشعوب ضحايا فادحة وخسائر جسيمة. وقد تضافرت عوامل عدة أثرت الى جانب نضال الشعوب وتطلعها الدائب نحو السلام، تأثيرا بارزا في معالجة هذه العقد والنزاعات الاقليمية، يأتي في مقدمتها التفكير السياسي الجديد وسياسة المصالحة الوطنية ونمو دور الامم المتحدة وزيادة نشاطها البناء في معالجة المعضلات الاقليمية.

وفي ضوء ذلك، فقد بقي هذا الميدان مجالا للتمايز والتنافر الحاد بين نهجين السوفييتي الرامي الى تصفية بؤر التوتر وايجاد الحلول للمشاكل الاقليمية بالطرق السلمية وعلى أساس توازن المصالح ومنع التدخل في الشئون الداخلية بما يكفل حرية واستقلال الشعوب، والامريكي الساعي لبسط النفوذ والمعرقل للعمليات الايجابية في هذا المضمار. وهذا ما برز جليا على صعيد المشكلة الافغانية. ففي حين تقيد الاتحاد السوفييتي بصرامة باتفاقية جنيف ونفذ التزاماته بالكامل، أبت الامبريالية الامريكية والرجعية الباكستانية، وبقية الدول الحليفة والموالية لها، الا ان تمعن في خرقها للاتفاقية وفي تصعيد التدخل الفظ في الشئون الداخلية الافغانية وزيادة الدعم للعصابات الرجعية، وهي تعلن جهارا عن نيتها في اسقاط النظام الوطني في أفغانستان. ويواجه هذا العدوان الآثم بمقاومة باسلة ورد حازم من جانب الشعب الافغاني بقيادة سلطته

الشرعية المناضلة، ويحقق الجيش الوطني الافغاني انتصارات رائعة ومآثر بطولية، والتي تجلت بصورة مشرقة في المعارك حول مدينة «جلال اباد» وذلك من أجل الدفاع عن الثورة ومكتسباتها وتحقيق المصالحة الوطنية.

وفي الوقت الذي شهدت فيه منطقة جنوب شرقي آسيا انفراجاً واضحا اثر المبادرة التي تقدمت بها حكومة «فنوم بنه» لحل المشكلة الكمبودية وانجاز المصالحة الوطنية، فأن الامبريالية الامريكية بدعمها للنظام الرجعي في تايلاند، المساند الرئيسي «للخمير الحمر»، تعمل على تخريب المفاوضات والحيلولة دون تحقيق السلام في هذه المنطقة.

لقد عاشت منطقة جنوب غربي افريقيا تحولا تاريخيا ببدء عملية الانتقال نحو استقلال ناميبيا واقرار السلام في انغولا وفق الاتفاق الذي ابرم بين انغولا وكوبا من جهة وجنوب افريقيا العنصرية والولايات المتحدة من جهة اخرى وبرعاية الامم المتحدة: وقد تحقق هذا الانتصار الكبير نتيجة النضال الشجاع لشعب ناميبيا بقيادة منظمة (سوابو) وبطولات الجيش الوطني الانغولي والقوات الاممية الكوبية في صد العدوان العسكري لنظام بريتوريا على الاراضي الانغولية، وبفضل التضامن الاممي الواسع الذي حظيت به هذه القضية.

ان حزبنا اذ يشارك المجتمع الدولي افراحه وابتهاجه بهذا الانجاز الكبير ويهنىء الشعبين النامييي والانغولي بهذا النصر التاريخي، فانه يؤكد على اهمية زيادة التضامن والدعم لهما من أجل احباط مناورات النظام العنصري والامبريالية الاميركية ومنع تراجعهما عن الاتفاق واتمام عملية التسوية حتى نهايتها.

ويعلن حزبنا مجددا عن تضامنه المطلق مع شعب جنوب افريقيا في كفاحه البطولي من أجل انهاء نظام الابارتيد البغيض، المدعوم من جانب الامبريالية العالمية، وبالاخص الامبريالية الامريكية، واننا على ثقة تامة

بأن يوم حريته وانعتاقه آت لا محالة.

وفي الوقت الذي تنفتح فيه آفاق حقيقية لاقرار السلام في منطقة أمريكا الوسطى تسعى الامبريالية الامريكية بشتى السبل لتخريب المفاوضات وتأزيم الاوضاع فيها. حيث توغل في التدخل الوقح في الشئون الداخلية لنيكاراغوا وتهديد النظام الوطني فيها ودعم مرتزقة (الكونترا) وتلوح باستخدام القوة ضد الشعب في بنما لفرض صنائعها على رأس السلطة، وتواصل تدخلها في شئون السلفادور ودعمها للانظمة الرجعية في المنطقة. ومع ذلك فأن صمود الثورة الساندينية في نيكاراغوا والتضامن الاممي الكبير مع نضال شعوب هذه المنطقة قد عطل العديد من مؤامرات الامبريالية الامريكية واجبرها على التراجع مرات عدة، وهو كفيل بلجم عدوانيتها وتأمين حق الشعوب في تقرير مصائرها بنفسها. ان حزبنا يؤكد على تضامنه التام مع شعب نيكاراغوا وسائر شعوب امريكا الوسطى في نضالها من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلام في المنطقة.

وتمعن الامبريالية في سياسة الاستعمار الجديد والاستنزاف اللصوصي لثروات شعوب العالم النامي، التي تجني منها احتكارات فوق القومية أرباحا اسطورية، والتي يرافقها تفشي الجوع والفاقة والامراض ونقص التغذية وشحة الموارد الوطنية لتلك البلدان، وارتفاع مديونيتها الخارجية الى حد لم يعد بالامكان تسديدها في كل الاحوال. ان هذه القضايا الحرجة وغيرها تطرح بالحاح مسألة اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية من اساسها وانشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحقيق مبدأ (نزع السلاح من أجل التنمية).

ان شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لا تقف ازاء ذلك مكتوفة الايدي، فهي تخوض نضالا عنيدا وصلبا ضد الامبريالية وسياستها

الاستعمارية الجديدة ومن اجل الانعتاق الوطني والتقدم الاجتماعي. وتجد في المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي حليفا طبيعيا وداعما حقيقيا لها في هذا النضال.

ورغم تعقد المهام القائمة امام حركات التحرر الوطني الا انها حققت في السنوات الاخيرة جملة من النجاحات الهامة، حيث تعزز الميل نحو الديمقراطية في اعداد متزايدة من البلدان النامية وواجهت أنظمة دكتاتورية ورجعية عديدة أزمات خانقة بفضل المعارضة الشعبية الداخلية المتسعة باضطراد والادانة العالمية المتنامية لها ولانتهاكات حقوق الانسان.

ويبرز في الوقت الحاضر الدور الهام للمنظمات الاقليمية، كمنظمة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي والجامعة العربية وغيرها، في النضال من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد وحل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية وضد اعمال النهب الامبريالي لثرواتها.

ان حزبنا يعلن عن تضامنه الكامل مع كفاح الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وحركاتها التحررية المناضلة في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي ومن أجل الديمقراطية والسلم.